

تسببات جزائية (فيما لا إلتلاف فيه)

رقم	1- تسبب صرف نظر عن دعوى إعلامية
1	فبناء على ما تقدم من الدعوى ولما جاء في المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/2 في 1435/1/22 هـ الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 142 في 1436/3/21 هـ والتي تنص على أنه لا يبلغ المدعى عليه في الدعوى الجزائية الخاصة بالحضور إلى المحكمة إلا إذا كانت الدعوى منتجة ومقبولة صفة واختصاصاً، وبما أن الاختصاص من المسائل الأولية التي يتوقف الفصل في الدعوى على البت فيها ، وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو لم يثره أحد الخصوم وفقاً للمادة الثلاثين والمادة السادسة والسبعين من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/1 في 1435/1/22 هـ ، وبناء على المادة الثانية و التاسعة و السابعة والثلاثين من نظام المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/32 في 1421/9/3 هـ ، وبناء على الأمر الملكي رقم 14947/ب في 1430/11/7 هـ و الأمر السامي رقم 1700/م ب في 1426/2/5 هـ والأمر السامي رقم 1910/م ب في 1426/2/9 هـ والتي تتضمن التأكيد على المحاكم بعدم نظر الدعاوى ذات الطابع الإعلامي ، وبناء على المرسوم الملكي رقم م/20 في 1433/4/11 هـ المتضمن الموافقة على تعديل نظام المطبوعات وأن نظر القضايا الإعلامية يقتصر على اللجنتين الاستئنافية والابتدائية المشكلتين بموجب نظام المطبوعات والنشر ، ولعموم قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم) ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم (من يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني) وبما أن القضاء ولاية والولايات إنما تستمد من ولي الأمر لذلك كله فقد صرفت النظر عن دعوى المدعي وبذلك حكمت وأفهمته بأن الجهة المختصة هي لجنة النظر في المخالفات الإعلامية بوزارة الإعلام وإعلان الحكم للمدعي قرر اعترضه على الحكم بلائحة اعتراضية فجرى إفهامه بأن له حق الاعتراض مدة ثلاثين يوماً من اليوم التالي المحدد لتسليمه نسخة الحكم فإن تقدم باعتراضه وإلا سقط حقه في الاعتراض واكتسب الحكم القطعية وأفهم بأنه سيتم تسليمه نسخة من الحكم هذا اليوم
	2- تسبب صرف نظر عن دعوى إعلامية
2	وبتأمل هذه القضية واستناداً للمادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية التي تشير إلى أنه لا يبلغ المتهم بالحضور في حال كانت الدعوى خارج عن اختصاص المحكمة واستناداً لما جاء في المادة الثانية من نظام المطبوعات والنشر وفيها أنه يخضع لأحكام هذا النظام النشاطات الآتية وذكر منها النشر كذلك أي نشاط تقترح الوزارة إضافته، ويُقره رئيس مجلس الوزراء وقد صدر الأمر السامي رقم (6986/م ب) بتاريخ 1431/9/26 هـ بأنه بناء على خطاب معالي وزير الإعلام رقم 12790 في 1431/9/4 هـ المتضمن أنه تمت مناقشة (مشروع نظام الإعلام الإلكتروني) ولأن الانتهاء من هذا المشروع سيأخذ وقتاً طويلاً في الدراسة والتشاور مع الجهات ذات العلاقة ولوجود عدد من الشكاوى لدى الوزارة تتعلق بقضايا النشر الإلكتروني مما

يستدعي إجراء سريع ولأن المادة (2) من نظام المطبوعات والنشر حددت النشاطات التي تخضع لهذا النظام ، وقد تضمن البند 20 من هذه المادة إضافة أي نشاط تقترحه وزارة الإعلام ويقره رئيس مجلس الوزراء فاقترح وزير الإعلام إدخال نشاط (النشر الإلكتروني) إلى الأنشطة الواردة في المادة 2 من نظام المطبوعات على أن تصدر الوزارة لائحة تنظم الآليات المناسبة التي تمكنها من متابعة هذا النشاط ، وعلى إثر ذلك صدر هذا الأمر السامي المتضمن الموافقة على إضافة نشاط النشر الإلكتروني إلى الأنشطة الواردة في المادة 2 من نظام المطبوعات وما اقترحه وزير الإعلام ، وقد اعتمد وزير الثقافة والإعلام اللائحة التنظيمية (لنشاط النشر الإلكتروني) بعد أن تمت الموافقة على إضافة هذا النشاط لنظام المطبوعات والنشر الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/32 وتاريخ 3-9-1431هـ وجاء في المادة الأولى منه: التعريفات وعرفت النشر الإلكتروني بأنه: استخدام وسائل التقنية الحديثة في بث، أو إرسال، أو استقبال، أو نقل المعلومات المكتوبة، والمرئية، والمسموعة؛ سواء كانت نصوصاً، أو مشاهد، أو أصوات، أو صوراً ثابتة أو متحركة؛ لغرض التداول كما عرفت المدونة بأنها: تطبيق من تطبيقات الانترنت، تتألف من مذكرات ومقالات ويوميات وتجارب شخصية، أو وصف لأحداث وغيرها، من خلال النص، أو الصوت، أو الصورة، مع إمكانية التفاعل مع ما يكتب من خلال التعليق وجاء في المادة الخامسة عشرة من اللائحة أن الوزارة هي الجهة المنوط بها التحقيق و المساءلة في مخالفات وشكاوى النشر الإلكتروني وبما لا يتعارض مع الأنظمة التي تشرف على تطبيقها جهات حكومية أخرى ، وجاء في المادة السابعة عشرة من اللائحة أنه مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب كل من يخالف حكماً من أحكام النظام بعقوبة، أو أكثر، مما يلي: 1/ الإلزام بنشر تصحيح المحتوى. 2/ غرامة مالية للحق العام . 3/ التعويض للحق الخاص ، وقد صدر الأمر الملكي رقم أ-93 التاريخ: 25-5-1432هـ القاضي بتعديل بعض خمس مواد من نظام المطبوعات والنشر وهي (9/36/37/38/40) والمتضمن بعد المقدمة انه بالاطلاع على نظام المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) بتاريخ 1421/9/3هـ وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/71) بتاريخ 1423/4/13هـ القاضي بإعادة دراسة نظام المطبوعات والنشر وبعد الاطلاع على الأمرين الساميين رقم (1700/م ب) بتاريخ 1426/2/5هـ ورقم (6986/م ب) بتاريخ 1431/9/26هـ وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (1910/م ب) بتاريخ 1426/2/9هـ المتضمن الموافقة على مرثيات كل من وزير العدل ومعالي وزير الثقافة والإعلام في حينه...وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة، أمرنا بما هو آت: (3) تُعدّل المادة (السابعة والثلاثون)؛ لتصبح بالنص الآتي: 1/ تُشكّل لجنة ابتدائية - أو أكثر - برئاسة من تتوافر فيه خبرة في الأعمال القضائية، وعضوية مستشار نظامي وأحد المختصين في الإعلام؛ للنظر في مخالفات أحكام هذا النظام وتطبيق العقوبات الواردة فيه. 2/ لا تنظر اللجنة إلا في الشكاوى التي يرفعها أي شخص ممن له صفة ومصلحة مباشرة، أو ما يُحال إليها من الوزير. 3/ تصدر قرارات اللجنة الابتدائية بالإجماع أو بالأغلبية بعد دعوة المخالف أو مَنْ يمثله، وسماع أقواله. ويجوز لها دعوة من ترى الاستماع إلى أقواله. ثالثاً: يقتصر النظر في القضايا الإعلامية على اللجنتين الابتدائية والاستئنافية المشكّلتين بموجب نظام

	المطبوعات والنشر، ولا يُعتدّ بأي قرار أو حكم يصدر بالمخالفة لذلك من أي جهة كانت ، لذلك كله فقد صرفت النظر عن دعوى المدعي لعدم الاختصاص وبذلك حكمت
	3- تسبيب : نقل المخالفين لا يعد اتجاراً بالأشخاص
3	فبناء على ما سبق من الدعوى و الإجابة وبعد تأمل القضية والاطلاع على أوراق المعاملة ودراستها، ولما كان البحث في مسألة الاختصاص من المسائل الأولية التي يجب على ناظر الدعوى التصدي لها والفصل فيها قبل النظر في موضوعها باعتبار ذلك من المسائل الإجرائية المتعلقة بالنظام العام والتي لا يجوز مخالفتها وبناء على المادة الثامنة والخمسين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية والتي تنص على أن (لا تنقيد المحكمة بالوصف الوارد في لائحة الدعوى وعليها أن تُعطي الفعل الوصف الذي يستحقه ولو كان مخالفاً للوصف الوارد في لائحة الدعوى) فقد ثبت لدي أن الوصف الذي ذكره المدعي العام (نقل مقيمين غير نظاميين) لا ينطبق عليه نظام الاتجار بالبشر و الذي نصت المادة الأولى فيه على أنه (يقصد بالاتجار بالأشخاص: استخدام شخص، أو إلحاقه، أو نقله، أو إيواؤه، أو استقباله، من أجل إساءة الاستغلال) فليس في الوصف الجرمي الذي ذكره المدعي العام اتجار بالبشر ولا نقل بقصد إساءة الاستغلال بل نقل مخالفين لنظام الإقامة بالمملكة وهذه المخالفة مشمولة بنظام الإقامة المادة ٥٢ المعدلة وتطبيق نظام الإقامة بما فيها العقوبات من اختصاص وزارة الداخلية بموجب المادة (65) منه وبناء على ما نصت عليه قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفين الأنظمة الصادرة بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/24) وتاريخ 1434/5/12هـ. في البند العاشر من (من قيام وزارة الداخلية بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادتين (4) و(5) من تنظيم معاملة القادمين للمملكة بتأشيرات دخول للحج أو العمرة أو الزيارة أو العمل وغيرها الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/42) وتاريخ 1404/10/18هـ) على المخالفين المشار إليهم في البنود (الأول) و(الثالث) و(الرابع) من هذه القواعد , وقد ذكر نقل المخالفين في البند الأول فقرة (2) لذلك كله فقد صرفت النظر عن دعوى المدعي العام تجاه المدعى عليه لعدم اختصاص المحكمة بنظر هذه الدعوى وبذلك حكمت
	تسبيب / صرف نظر (طيران)
4	ونظراً لأن هذه القضية وقعت داخل الطائرة وقد نصت المادة (154) من نظام الطيران المدني على أن الأوصاف الجرمية المرتبطة بهذا النظام أي فعل يكون على متن طائرة مدنية بما يمس سلامة أي شخص أو يكون هذا الفعل يخل بالنظام والانضباط سواء كان ذلك بالقول أو البدن كما نصت المادة (172) من هذا النظام على اختصاص ديوان المظالم بالنظر في جميع الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا النظام واستناداً للمادة (5) من نظام الإجراءات الجزائية التي تشير إلى أنه إذا رفعت قضية لمحكمة فلا يجوز إحالتها لمحكمة أخرى إلا بعد الحكم وعليه فقد صرفت النظر عن دعوى المدعي العام لعدم الاختصاص
	4- عدم إثبات الإدانة

5	ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم (البينة على المدعي) فالتمسك بالأصل متمسك بالظاهر، والمتمسك بخلاف الأصل متمسك بخلاف الظاهر، وكل من يتمسك بخلاف الظاهر ويريد إثبات أمر عارض فهو مدَّع والمدعي تجب عليه البينة كما نص الحديث ؛ لأنه مثبت
6	ولما أخرجه ابن ماجه وغيره من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالكعبة، ويقول: «ما أطيبك وأطيب ريحك، ما أعظمك وأعظم حرمتك، والذي نفس محمد بيده، حرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك، ماله، ودمه، وأن نظن به إلا خيراً»
7	قال العز بن عبدالسلام- رحمه الله - : (الأصل براءة ذمته من الحقوق، وبراءة جسده من القصاص والحدود و التعزيرات)
8	وقال ابن القيم: الـ(عقوبة لا تسوغ إلا عند تحقق السبب الموجب ولا تسوغ بالشبهة، بل سقوطها بالشبهة أقرب إلى قواعد الشريعة من ثبوتها بالشبهة)
9	قال ابن القيم رحمه الله : (الحبس عقوبة، والعقوبة إنما تسوغ بعد تحقق سببها، وهي من جنس الحدود، فلا يجوز إيقاعها بالشبهة، بل يثبت الحاكم)
10	قال ابن تيمية رحمه الله : (إذا دار الأمر بين أن يخطئ فيعاقب بريئاً أو يخطئ فيعفو عن مذنب كان هذا الخطأ خير الخطأين)
11	وبما أن الأصل أن اليقين لا يزول بالشك فالأمر المتيقن بثبوتة وهو البراءة والسلامة لا يرتفع إلا بدليل قاطع، ولا يحكم بزواله لمجرد الشك، كذلك الأمر المتيقن عدم ثبوتة لا يحكم بثبوتة بمجرد الشك، لأن الشك أضعف من اليقين فلا يعارضه ثبوتاً وعدمياً
12	ولأن الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة
13	ولما تقرر أن ما ثبت على حال في الزمان الماضي، ثبوتاً أو نفيًا، يبقى على حاله ولا يتغير ما لم يوجد دليل يغيره ، والأصل السلامة وبراءة الذمة فتبقى على حالها
14	ولأن الأصل براءة ذمة الإنسان، والمتمسك بالبراءة متمسك بالأصل، والمدعي متمسك بخلاف الأصل ولم يتم بينة تنقل عن الأصل
15	ولأن براءة الذمة والسلامة قد ثبتت بيقين فلا ترتفع إلا بيقين
16	وبناء على المادة الثالثة عشرة بعد المائتين من نظام الإجراءات الجزائية والتي تنص على أن يُفْرَج في الحال عن المتهم الموقوف إذا كان الحكم صادراً بعدم الإدانة
17	وبناء على المادة السابعة بعد المائتين من نظام الإجراءات الجزائية والتي تنص على أن كل حكم صادر بعدم الإدانة - بناءً على طلب إعادة النظر - يجب أن يتضمن تعويضاً معنوياً ومادياً للمحكوم عليه لما أصابه من ضرر، إذا طلب ذلك

5- التعزير بالمال	
18 وما أن التعزير بالمال أخذوا أو إتلافا سائغ لما جاء في حديث بجز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون ، ولا يُفترق إبل عن حسابها ، من أعطاهما مؤتجراً فله أجرها ، ومن منعها فإنما أخذوها وشطّر ماله ، عزمة من عزمات ربنا عز وجل لا يحل لآل محمد منها شيء)	
19 ولما جاء في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم عليّ ثوبين مُعصفرين ، فقال : أمك أمرتك بهذا ؟! قلت : أغسلهُما . قال : بل أحرقهما (	
20 ولما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الثمر المعلق ، فقال : (من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة)	
21 ولما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أثقل صلاة على المنافقين : صلاة العشاء وصلاة الفجر ، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا ، ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ، ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار) وفي رواية : (لولا ما في البيوت من النساء والذرية لأقمت صلاة العشاء وأمرت فتباني يُحرقون ما في البيوت بالنار) ، فالحديث صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم همّ بتحريق بيوت الذين يتخلّفون عن صلاة الجماعة ، وما منعه عليه الصلاة والسلام من ذلك إلا لما فيها من النساء والذرية وهذه عقوبة مالية	
22 ومن الأدلة على جواز التعزير بالمال تحريق مسجد الضرار و كسر أوعية الخمر	
23 قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " والتعزير بالمال سائغ إتلافا وأخذوا وهو جار على أصل أحمد لأنه لم يختلف أصحابه أن العقوبات في الأموال غير منسوخة كلها " الفتاوى الكبرى 530/5	
24 قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " فإن العقوبة بإتلاف بعض الأموال أحيانا كالعقوبة بإتلاف بعض النفوس أحيانا. وهذا يجوز إذا كان فيه من التنكيل على الجريمة من المصلحة ما شرع له ذلك كما في إتلاف النفس والطرف وكما أن قتل النفس يحرم إلا بنفس أو فساد كما قال تعالى : { من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض } وقالت الملائكة : { أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء } فكذلك إتلاف المال إنما يباح قصاصا أو لإفساد ماله كما أبجنا من إتلاف البناء والغراس الذي لأهل الحرب مثل ما يفعلون بنا بغير خلاف " مجموع الفتاوى 596/28	
25 قال الشيخ محمد بن إبراهيم في الفتاوى جوابا عن مات قبل دفع الغرامة المقررة : " أن هذه الغرامة قررت من قبل ولي الأمر من باب التعزير بالمال ، وقد مات المراد تعزيره فبطل مفعول التعزير ، لأن التعزير متعلق بحال الحياة لقصد ردعه عن أن يعود ، وحينئذ فإنه لا يجوز أخذها ولا شيء منها من تركته	

6- التعزير بالتشهير	
ولما أخرجه عبدالرزاق والبيهقي أن عمر رضي الله عنه حيث أتى بشاهد زور ، فوقفه للناس يوماً إلى الليل يقول: هذا فلان يشهد بزور فاعرفوه ، ثم حبسه	26
وجاء في الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص 283 : " ويجوز أن ينادى عليه بذنبه إذا تكرر منه ولم يقلع عنه "	27
جاء في السياسة الشرعية لابن نجيم ص 58 : " ويجوز في نكال التعزير أن يجرى من ثيابه ، إلا قدر ما يستر عورته ، ويشهر في الناس ، وينادى عليه بذنبه إذا تكرر منه ولم يقلع عنه "	28
وجاء في شرح الزرقاني على شرح مختصر خليل 115/8 : " وعزر شاهدا بزور في الملاء بنداء "	29
7- التعزير بالتهمة	
ولما ذهب إليه الحنفية والمالكية إلى أن للقاضي أو الوالي تعزير المتهم، إذا قامت قرينة على أنه ارتكب محظوراً ولم يكتمل نصاب الحجة أو استفاض عنه أنه يعيث في الأرض فساداً . الموسوعة الكويتية 94/14	30
قال الزركشي - رحمه الله - في الدر المنثور : " ولا تسقط التعزيرات بالشبهة " 226/2	31
قال السيوطي رحمه الله في الأشباه : " الشبهة: لا تسقط التعزير " إلى أن قال : " شرط الشبهة: أن تكون قوية، وإلا فلا أثر لها " 123/1	32
قال ابن نجيم في الأشباه والنظائر : " التعزير يثبت مع الشبهة " 111/1	33
8- الرجوع عن الإقرار في التعزير	
قال ابن قدامة رحمه الله في المغني (96/5) : " ولا يقبل رجوع المقر عن إقراره إلا فيما كان حداً لله تعالى يدرأ بالشبهات ويحتاج لإسقاطه فأما حقوق الآدميين وحقوق الله تعالى التي لا تدرأ بالشبهات كالزكاة والكفارات فلا يقبل رجوعه عنها ولا نعلم في هذا خلافاً "	34
قال البهوتي رحمه الله في الكشف (476/6) : " ولا يقبل رجوع المقر عن إقراره لتعلق حق المقر له بالمقر به إلا فيما كان حداً لله تعالى فيقبل رجوعه عنه كما تقدم في مواضعه لأن الحد يدرأ بالشبهة وأما حقوق الآدميين وحقوق الله التي لا تدرأ بالشبهات كالزكاة والكفارات فلا يقبل رجوعه أي المقر عنها "	35
وقال الزركشي الشافعي في المنثور 187/1 : " كل من أقر بشيء ثم رجع عنه فإنه لا يقبل رجوعه إلا فيما كان حداً لله تعالى "	36
قال ابن عابدين في حاشيته 60/4 : " الرجوع يعمل في الحد لا في التعزير "	37
ولما جاء في قرار المحكمة العليا رقم ١٦/م في ١٤٣٦/٢/٣٠ هـ ، والمعمم على المحاكم برقم 5626/ت/13 في 1436/3/22 هـ والمتضمن أن من أقر بما موجب عقوبة تعزيرية للحق العام وهو مكلف مختار أمام حاكم القضية أثناء النظر في الدعوى، فلا يقبل رجوعه عنه ما لم يظهر ما يؤيد صحة الرجوع، وما عدا ذلك، فيعود للنظر القضائي وفق ما يظهر من أدلة وقرائن	38

9- تسببات عامة	
الإدانة والتشديد	
39	ولما قرره العلماء أن التعزير أي التأديب واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة
40	ولأن من وقع في معصية لا حد فيها ولا كفارة وجب تعزيره ؛ لأن المعصية تفتقر إلى ما يمنع من فعلها فإذا لم يجب فيها حد ولا كفارة وجب أن يشرع فيها التعزير وليتحقق المانع من فعلها
41	ولأن التعزير يكون على فعل المحرمات وعلى ترك الواجبات
42	وبما أن ما أقدم عليه المدعى عليه محرم وكبيرة من كبائر الذنوب وجرأة في الباطل يستحق التعزير عليه
43	ولأن ما قام به المدعى عليه انتهاك لحرمة الأموال المحترمة مما يستوجب تعزيره تعزيرا بليغا
44	ولأن ما أقدم عليه المدعى عليه من عمل يعد فعلا قبيحا وتصرفا مشينا يستحق معه التأديب بما يردعه ويزجر غيره
45	ولأن الإقرار حجة لقوله تعالى { يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم } إذ الشهادة على النفس إقرار عليها بالحق
46	ولإقرار المدعى عليه بما نسب له والإقرار حجة قائمة بنفسه يؤخذ ويحكم بمقتضاه
47	قال ابن القيم: "الحكم بالإقرار يلزم قبوله بلا خلاف" الطرق الحكمية 194
48	ولما جاء في المادة الحادية والستين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية والتي تنص على أن المتهم إذا اعترف في أي وقت بالتهمة المنسوبة إليه وكان الاعتراف صحيحا فعليها أن تكتفي بذلك وتفصل في القضية
49	قال ابن سهل رحمه الله في التبصرة: " فَإِنَّ الْإِغْلَاطَ عَلَى أَهْلِ الشَّرِّ وَالْقَمْعَ لَهُمْ وَالْأَخْذَ عَلَى أَيْدِيهِمْ مِمَّا يُصْلِحُ اللَّهُ بِهِ الْعِبَادَ وَالْبِلَادَ "
50	ولأن للمدعى عليه سوابق من جنس هذه الجريمة مما يعني عدم ارتداعه بما سبق عليه من أحكام ويوجب التشديد عليه في العقوبة
ظروف التخفيف	
51	ونظرا لصغر سن المدعى عليه
52	ولأنه لا سوابق على المدعى عليه ولما ظهر من توبته وندمه على ما أقدم عليه
53	ولأن التعزير يقل بضعف الإثبات
54	ولما ظهر من حسن حال المدعى عليه وتوبته وندمه أثناء محاكمته مما يشفع في تخفيف العقوبة التعزيرية عنه وبناء على المادة الرابعة عشرة بعد المائتين من نظام الإجراءات الجزائية والتي تنص على أن للمحكمة أن تنص في حكمها على وقف تنفيذ عقوبة السجن التعزيرية في الحق العام, إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو ظروفه الشخصية أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة أو غير ذلك ما يبعث على القناعة بوقف التنفيذ

10- حد المسكر	
عموم أدلة تحريم الخمر	
55	ولقوله تعالى (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما)
56	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ﴾
57	ولما روي عن ابن عُمر رضي الله عنه عن عمر قال: نَزَلَ تحريمُ الخمرِ يومَ نَزَلَ وهي من خمسة أشياء: مِنَ الْعَبْرِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ مَا حَامَرَ الْعَقْلَ” رواه البخاري ومسلم وأبو داود في سننه وابن حبان في صحيحه
58	ولما روي عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلم: “لَعَنَ اللهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا، وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا، وَحَامِلَهَا وَالْحَامِلَةَ إِلَيْهِ” رواه الترمذي وأبو داود في سننهما وابن حبان في صحيحه وأحمد في مسنده عن ابن عباس
59	ولما روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه : أن نبيَّ الله صَلَّى الله عليه وسلم نَهَى عن الخمرِ والميسرِ والكوبة والغُبيرة، وقال: “كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ” رواه أبو داود والنسائي في سننهما
60	ولما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ : إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ” رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود في السنن
61	ولما روي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ : (لَا يَزِينِي الرَّايِي حِينَ يَزِينِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ) رواه البخاري ومسلم
62	ولما أخرجه أحمد وأبو داود عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها ، قَالَتْ: " نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُقَفِّرٍ"
63	ولما أخرجه أحمد وغيره عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: "...وَكُلُّ شَرَابٍ أَسْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ"،
64	ولما روي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أنه قال : "حُرِّمَتِ الْخَمْرُ فَلَيْلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَالسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ"
65	ولما روي عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ما أسكر كثيره فقليله حرام) رواه النسائي وأبو داود في سننه وابن حبان في صحيحه
66	قال القرطبي في تفسيره :ولا خلاف بين علماء المسلمين أن سورة المائدة نزلت بتحريم الخمر. اهـ
67	وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم :عِلَّةُ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ كَوْنُهَا تَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي جَمِيعِ الْمُسْكِرَاتِ فَوَجِبَ طَرْدُ الْحُكْمِ فِي الْجَمِيعِ . اهـ

68	وقال القسطلاني في شرحه على البخاري : " قد قام الإجماع على أن قليل الخمر وكثيره حرام " اهـ
69	قال العمراني في البيان : " الخمر مُحَرَّم والأصل فيه : الكتاب والسنة والإجماع " اهـ
عقوبة الشارب	
70	ولما جاء عند البخاري عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : " كُنَّا نُؤْتَى بِالشَّارِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِمْرَةٌ أَبِي بَكْرٍ ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ ، فَنَقُومُ إِلَيْهِ بِأَيْدِينَا ، وَنَعَالِنَا ، وَأُرْدِينَا حَتَّى كَانَ آخِرُ إِمْرَةٍ عُمَرَ ، فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ حَتَّى إِذَا عَتَوْا وَفَسَقُوا جَلَدَ ثَمَانِينَ "
71	ولما جاء في صحيح مسلم أن علياً رضي الله عنه أمر عبد الله بن جعفر أن يجلد الوليد بن عقبة فجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين فقال أمسك ثم قال جلد، النبي صلى الله عليه وسلم أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة وهذا أحب إلي "
72	ولما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل شرب الخمر فجلده بمجريدتين نحو أربعين قال - أنس - وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف: أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر. متفق عليه
73	ولما جاء في قرار هيئة كبار العلماء رقم 53 في 1397/4/4 هـ والمتضمن أن شارب الخمر يجلد حداً ثمانين جلدة جملة واحدة من غير تجزئة
ثبوت حد المسكر بالرائحة أو القيء	
74	ولما رواه الشيخان عن علقمة قال : كنا بجمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف فقال رجل : ما هكذا أنزلت قال : قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أحسنت ، ووجد منه ريح الخمر فقال أجمع أن تكذب بكتاب الله وتشرب الخمر فضربه الحد .
75	ولما جاء في قرار هيئة كبار العلماء رقم 53 في 1397/4/4 هـ والمتضمن ثبوت الحد بوجود رائحة الخمر أو قيئه مع وجود قرينة أخرى يقتنع بها القاضي
76	وقد روى سعيد، حدثنا هشيم، حدثنا المغيرة، عن الشعبي، قال: لما كان من أمر قدامة ما كان، جاء علقمة الخصي، فقال: أشهد أني رأيته يتقيؤها. فقال عمر: من قاءها فقد شربها. فضربه الحد . المغني 163/9
77	ولما روى حصين بن المنذر الرقاشي، قال: شهدت عثمان، وأتي بالوليد بن عقبة، فشهد عليه حرمان ورجل آخر، فشهد أحدهما أنه رآه شربها، وشهد الآخر أنه رآه يتقيؤها. فقال عثمان: إنه لم يتقيأها حتى شربها، فقال لعلي: أقم عليه الحد. فأمر علي عبد الله بن جعفر، فضربه. رواه مسلم
شرب الدمي والمستأمن للخمر	
78	قال البهوتي في كشف القناع : " ولا يحدّ دمي ولا مستأمن بشربه أي المسكر ولو رضي بحكمنا لأنه يعتقد حله " 118/6

79	قال المرداوي في الإنصاف : " إلا الذمي : فإنه لا يحد بشربه في الصحيح من المذهب وكذا الحربي المستأمن" 232/10
80	وبما أن الذمي ونحوه لا يحد إلا أن ذلك لا يمنع من تعزيره ؛ لأن فعله مجرم نظاما ومخالفة النظام معصية لولي الأمر وطاعته واجبة بنص القرآن والسنة
التشديد على من تكرر منه الشرب	
81	ولما جاء في قرار هيئة كبار العلماء رقم 53 في 1397/4/4 هـ والمتضمن أن للقاضي أن يعزر من تكرر منه شرب الخمر ثلاثاً وأقيم الحد عليه بعد كل مرة بما يراه من سجن وجلد ونحوهما مع إقامة الحد الواجب
حيازة المسكر أو بيعه	
82	ولما روي عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا، وَعَاصِرَهَا وَمَعْتَصِرَهَا، وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ) رواه الترمذي وأبو داود في سننهما وابن حبان في صحيحه وأحمد في مسنده عن ابن عباس
83	عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ : (إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود في السنن
84	ولما روي عند مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بالمدينة، قال : يا أيها الناس إن الله تعالى يعرض بالخمير ولعل الله سينزل فيها أمراً فمن كان عنده منها شيء فليبيعه ولينتفع به ، قال : فما لبثنا إلا يسيراً حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم : "إن الله تعالى حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع "
85	ولما روي عند مسلم أن ابن عباس رضي الله عنهما قال : إن رجلاً أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل علمت أن الله قد حرمها قال : لا ، فسار إنساناً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : بم ساررت ؟ فقال أمرته ببيعها فقال: " إن الذي حرم شربها حرم بيعها "
الرجوع عن الإقرار بشرب المسكر	
86	و لما روي عنه صلى الله عليه وسلم عند الترمذي والبيهقي والحاكم وغيرهم من حديث أبي هريرة أنه قال: " اذَرُّوْا الْخُدُوْدَ بِالشُّبُهَاتِ "
87	وَفِي مَصْنَفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، عَنْ عُمَرَ : لِأَنَّ الْأُخْطَى فِي الْخُدُودِ بِالشُّبُهَاتِ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقْتِمَهَا بِالشُّبُهَاتِ "
ادعاء الجهل بالتحريم	
88	قال البهوتي رحمه الله في الكشف 118/6 : " فلو ادعى الجهل بتحريم المسكر مع نشأته بين المسلمين لم يقبل منه ذلك ؛ لأنه خلاف الظاهر "

11- الحشيش	
حرمة الحشيش	
89	عند أحمد وغيره عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: "وَكُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ"،
90	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "خُرِمَتِ الْخُمُرُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا، وَالسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ"
91	روى الإمام أحمد رحمه الله في مسنده، وأبو داود في سننه عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر، قال الزركشي رحمه الله: "قال العلماء: المفتر كل ما يورث الفتور، والخدر في الأطراف، وهذا الحديث أدل دليل على تحريم الحشيشة بخصوصها، فإنها إن لم تكن مسكرة كانت مفتره مخدرة، ولذلك يكثر النوم من متعاطيها، وتثقل الرأس بواسطة تبخيرها للدماغ" زهرة العريش في تحريم الحشيش 119
92	قال الزركشي رحمه الله: "أنها حرام - أي الحشيشة - وقد تظاهرت الأدلة الشرعية والعقلية على ذلك أما الكتاب والسنة، فالنصوص الدالة على تحريم المسكر تناولتها، وفي صحيح مسلم: (كل مسكر خمر، وكل خمر حرام). زهرة العريش في تحريم الحشيش 157
93	قال الزركشي رحمه الله: "والصواب الوجوب - أي وجوب حد المسكر - للإسكار، فيتناولها أدلة الحد في المسكر، ولأن صاحبها يهذي، وإذا هذى افترى، فيجلد حد الفرية" زهرة العريش في تحريم الحشيش 127
94	قال البهوتي في الكشاف: "ولا يباح أكل الحشيشة المسكرة؛ لعموم قوله - صلى الله عليه وسلم - «كل مسكر خمر وكل خمر حرام» 189/6
95	قال ابن حجر الهيتمي: واعلم أن الحشيشة المعروفة حرام كالخمر. يحد آكلها على قول قال به جماعة من أهل العلم كما يحد شارب الخمر. المخدرات والمسكرات 38
96	جاء في فتاوى اللجنة الدائمة: "يحرم بيع الحشيشة وشراؤها واستعمالها أكلا وشربا ومضغاً؛ لما فيها من الإسكار والمضار والمفاسد العظيمة، وقد ورد النهي عن المسكر، ففي صحيح مسلم وسنن أبي داود عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام» ، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «كل مسكر حرام» ولا يجوز الأكل من ثمنها" 138/22
97	قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : "الحشيشة المسكرة يجب فيها الحد" الفتاوى 419/3
98	قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والصحيح أن الحشيشة مسكرة كالشراب؛ فإن آكلها ينتشون بها، ويكثر تناولها، بخلاف البنج وغيره، فإنه لا ينشي، ولا يشتهي. وقاعدة الشريعة أن ما تشتهي النفوس من المحرمات كالخمر والزنا ففيه الحد وما لا تشتهي كالميتة ففيه التعزير." والحشيشة "مما يشتهيها آكلوها، ويمتنعون عن تركها؛ ونصوص التحريم في الكتاب والسنة على من يتناولها كما يتناول غير ذلك" الفتاوى 426/3

99	قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " والجمهور على أن قليل الحشيشة وكثيرها حرام بل الصواب أن أكلها يحد وأنها نجسة " مختصر الفتاوى المصرية 62
عقوبة متعاطي الحشيش	
100	وبما أن الصحيح من أقوال أهل العلم وما عليه العمل أن عقوبة متعاطي الحشيش حدية , يحد متعاطيها حد شرب المسكر ثمانين جلدة دفعة واحدة
101	وقد نصت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المؤثر على العقل وأدرج منه الحشيش المخدر بالجدول المرفق للنظام والمعمم على المحاكم بتعميم معالي وزير العدل رقم 13/ت/2746 في 1426/9/23 هـ وقد نصت المادة الحادية والسبعون من ذات النظام على أن الجداول المرافقة لهذا النظام , وتعديلاتها , جزءا لا يتجزأ منه , وبما أن تعاطي الحشيش من الأفعال الجرمية التي نص عليها ذات النظام في مادته الثالثة , فينطبق عليه ما جاء في المادة السادسة والخمسين من ذات النظام المتضمنة منع السعودي من السفر مدة لا تقل عن سنتين , وإبعاد الأجنبي عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة
حيازة الحشيش بقصد التعاطي	
102	وقد نصت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المؤثر على العقل وأدرج منه الحشيش المخدر بالجدول المرفق للنظام والمعمم على المحاكم بتعميم معالي وزير العدل رقم 13/ت/2746 في 1426/9/23 هـ وقد نصت المادة الحادية والسبعون من ذات النظام على أن الجداول المرافقة لهذا النظام , وتعديلاتها , جزءا لا يتجزأ منه , وبما أن حيازة الحشيش بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي من الأفعال الجرمية التي نص عليها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مادته الثالثة , فينطبق عليه ما جاء في المادة السادسة والخمسين من ذات النظام المتضمنة منع السعودي من السفر مدة مماثلة لسجنه على أن لا تقل عن سنتين , وإبعاد الأجنبي عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة , كما ينطبق عليه ما جاء في المادة الواحدة والأربعين من ذات النظام
حيازة الحشيش بقصد التعاطي وتعاطيه	
103	وقد نصت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المؤثر على العقل وأدرج منه الحشيش المخدر بالجدول المرفق للنظام والمعمم على المحاكم بتعميم معالي وزير العدل رقم 13/ت/2746 في 1426/9/23 هـ وقد نصت المادة الحادية والسبعون من ذات النظام على أن الجداول المرافقة لهذا النظام , وتعديلاتها , جزءا لا يتجزأ منه , وبما أن حيازة الحشيش بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي وتعاطيه من الأفعال الجرمية التي نص عليها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مادته الثالثة , فينطبق عليه ما جاء في المادة السادسة والخمسين من ذات النظام المتضمنة منع السعودي من السفر مدة مماثلة لسجنه على أن لا تقل عن سنتين , وإبعاد الأجنبي عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة ,

	كما ينطبق عليه ما جاء في المادة الواحدة والأربعين من ذات النظام
قصد الاتجار والترويج في الحشيش	
104	وقد نصت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المؤثر على العقل وأدرج منه الحشيش المخدر بالجدول المرفق للنظام والمعمم على المحاكم بتعميم معالي وزير العدل رقم 13/ت/2746 في 1426/9/23هـ وقد نصت المادة الحادية والسبعون من ذات النظام على أن الجداول المرافقة لهذا النظام ، وتعديلاتها ، جزء لا يتجزأ منه ، وبما أن فعل المدعى عليه كان بقصد الاتجار والترويج وهو من الأفعال الجرمية التي نص عليها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مادته الثالثة ، و ينطبق عليه ما جاء في المادة السادسة والخمسين من ذات النظام المتضمنة منع السعودي من السفر مدة مماثلة لسجنه على أن لا تقل عن سنتين ، وإبعاد الأجنبي عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة ، كما ينطبق عليه ما جاء في المادة الثامنة والثلاثين من ذات النظام
حيازة الحشيش حيازة مجردة	
105	وقد نصت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المؤثر على العقل وأدرج منه الحشيش المخدر بالجدول المرفق للنظام والمعمم على المحاكم بتعميم معالي وزير العدل رقم 13/ت/2746 في 1426/9/23هـ وقد نصت المادة الحادية والسبعون من ذات النظام على أن الجداول المرافقة لهذا النظام ، وتعديلاتها ، جزء لا يتجزأ منه ، وبما أن حيازة الحشيش حيازة مجردة من غير قصد من الأفعال الجرمية التي نص عليها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مادته الثالثة ، و ينطبق عليه ما جاء في المادة السادسة والخمسين من ذات النظام المتضمنة منع السعودي من السفر مدة مماثلة لسجنه على أن لا تقل عن سنتين ، وإبعاد الأجنبي عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة ، كما ينطبق عليه ما جاء في المادة التاسعة والثلاثين
12- المخدرات والمؤثرات العقلية	
حرماتها	
106	ولقوله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما)
107	ولقوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)
108	ولما رواه ابن عمر عن أم سلمة رضي الله عنها قالت (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر) ، قال الخطابي رحمه الله : " المفتر كل شراب يورث الفتور والخور في الأعضاء "
109	ولما روى الحاكم في مستدركه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم(لا ضرر ولا ضرار من ضار ضاره الله ومن شاق شاق الله عليه) قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - " هذا الحديث دليل ظني داخل تحت أصل قطعي ، فإن الضرر والضرار مبثوث منعه في الشريعة كلها في وقائع جزئيات وقواعد

	كليات . . ومنه النهي عن التعدي على النفوس والأموال والأعراض وعن الغضب والظلم وكل ما هو في المعنى إضرار أو ضرار ، ويدخل تحته الجناية على النفس أو العقل أو النسل أو المال فهو معنى في غاية العموم في الشريعة لا مرأى فيه ولا شك" الموافقات 8/3
110	وبما أن إنفاق الأموال في المخدرات ونحوها من إضاعة المال المنهي عنه فقد روى البخاري في صحيحه عن المغيرة بن شعبة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم (إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ووأد البنات ومنع وهات وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال) وروى البخاري معلقاً من رواية المستملي والسرخسي : قال النبي صلى الله عليه وسلم (كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة)
111	وبما أن تعاطي هذه المواد محرم؛ لأنها تؤدي إلى مضار ومفاسد كثيرة فهي تفسد العقل وتفتك بالبدن ، وتصيب متعاطيها بالتبذل وعدم الغيرة ، وتصده عن ذكر الله وعن الصلاة وتمنعه من أداء الواجبات الشرعية من صيام وحج وزكاة . . إلخ . وفي ذلك اعتداء على الضرورات الخمس: الدين ، والنفس ، والعرض ، والمال ، والعقل إلى غير ذلك من المفاسد والمضار
عقوبة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية دون حيازة	
112	وبما أن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية من قبيل الذنوب والمعاصي التي مرد العقوبة فيها إلى النظر القضائي وفقاً لما نص عليه التعميم 12/51/ت في 1400/4/28 هـ المشار فيه إلى كتاب سماحة رئيس مجلس القضاء الأعلى ذي الرقم 1/2289 في 1399/12/22 هـ
113	وقد نصت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المؤثر على العقل وأدرج منه (المادة المتعاطاة) بالجدول المرفق للنظام والمعمم على المحاكم بتعميم معالي وزير العدل رقم 13/ت/2746 في 1426/9/23 هـ وقد نصت المادة الحادية والسبعون من ذات النظام على أن الجداول المرافقة لهذا النظام وتعديلاتها جزء لا يتجزأ منه، وبما أن تعاطي (المادة المتعاطاة) من الأفعال الجرمية التي نص عليها ذات النظام في مادته الثالثة ، فينطبق عليه ما جاء في المادة السادسة والخمسين من ذات النظام المتضمنة منع السعودي من السفر مدة لا تقل عن سنتين ، وإبعاد الأجنبي عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة
حيازة المخدرات والمؤثرات العقلية بقصد التعاطي	
114	وقد نصت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المؤثر على العقل وأدرج منه (المادة المحازة) بالجدول المرفق للنظام والمعمم على المحاكم بتعميم معالي وزير العدل رقم 13/ت/2746 في 1426/9/23 هـ وقد نصت المادة الحادية والسبعون من ذات النظام على أن الجداول المرافقة لهذا النظام ، وتعديلاتها ، جزء لا يتجزأ منه، وبما أن حيازة (المادة المحازة) بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي من الأفعال الجرمية التي نص عليها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مادته الثالثة ، فينطبق عليه ما جاء في المادة

	السادسة والخمسين من ذات النظام المتضمنة منع السعودي من السفر مدة مماثلة لسجنه على أن لا تقل عن سنتين , وإبعاد الأجنبي عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة , كما ينطبق عليه ما جاء في المادة الواحدة والأربعين من ذات النظام
حيازة المخدرات بقصد التعاطي وتعاطيه لها	
115	وقد نصت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المؤثر على العقل وأدرج منه (المادة المحازة) بالجدول المرفق للنظام والمعمم على المحاكم بتعميم معالي وزير العدل رقم 13/ت/2746 في 1426/9/23 هـ وقد نصت المادة الحادية والسبعون من ذات النظام على أن الجداول المرافقة لهذا النظام , وتعديلاتها , جزء لا يتجزأ منه , وبما أن حيازة (المادة المحازة) بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي وتعاطيه لها من الأفعال الجرمية التي نص عليها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مادته الثالثة , فينطبق عليه ما جاء في المادة السادسة والخمسين من ذات النظام المتضمنة منع السعودي من السفر مدة مماثلة لسجنه على أن لا تقل عن سنتين , وإبعاد الأجنبي عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة , كما ينطبق عليه ما جاء في المادة الواحدة والأربعين من ذات النظام
الترويج والاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية	
116	وقد نصت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المؤثر على العقل وأدرج منه (المادة المخدرة) بالجدول المرفق للنظام والمعمم على المحاكم بتعميم معالي وزير العدل رقم 13/ت/2746 في 1426/9/23 هـ وقد نصت المادة الحادية والسبعون من ذات النظام على أن الجداول المرافقة لهذا النظام , وتعديلاتها , جزء لا يتجزأ منه , وبما أن قصد المدعى عليه من هذا الفعل هو الاتجار والترويج وهو من الأفعال الجرمية التي نص عليها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مادته الثالثة , و ينطبق عليه ما جاء في المادة السادسة والخمسين من ذات النظام المتضمنة منع السعودي من السفر مدة مماثلة لسجنه على أن لا تقل عن سنتين , وإبعاد الأجنبي عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة , كما ينطبق عليه ما جاء في المادة الثامنة والثلاثين من ذات النظام
حيازة المخدرات والمؤثرات العقلية حيازة مجردة	
117	وقد نصت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المؤثر على العقل وأدرج منه (المادة المحازة) بالجدول المرفق للنظام والمعمم على المحاكم بتعميم معالي وزير العدل رقم 13/ت/2746 في 1426/9/23 هـ وقد نصت المادة الحادية والسبعون من ذات النظام على أن الجداول المرافقة لهذا النظام , وتعديلاتها , جزء لا يتجزأ منه , وبما أن حيازة (المادة المحازة) حيازة مجردة من غير قصد من الأفعال الجرمية التي نص عليها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مادته الثالثة , و ينطبق عليه ما جاء في المادة السادسة والخمسين من ذات النظام المتضمنة منع السعودي من السفر مدة مماثلة لسجنه على أن لا تقل عن سنتين ,

	وإبعاد الأجنبي عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة , كما ينطبق عليه ما جاء في المادة التاسعة والثلاثين من ذات النظام
الظروف المخففة في نظام مكافحة المخدرات	
118	ولما جاء في المادة الستين من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والتي أجازت للمحكمة النزول عن الحد الأدنى من عقوبة السجن المنصوص عليها في المواد (السابعة والثلاثين) و (الثامنة والثلاثين) , و (التاسعة والثلاثين) , و (الأربعين) و (الحادية والأربعين) من ذات النظام لأسباب تبعث على الاعتقاد بأن المتهم لن يعود إلى مخالفة أحكام النظام
119	ولما جاء في المادة الستين من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والتي أجازت للمحكمة وقف تنفيذ عقوبة السجن لأسباب تبعث على الاعتقاد بأن المتهم لن يعود إلى مخالفة أحكام النظام , و ما لم يكن سبق أن حكم عليه وعاد إلى المخالفة نفسها
120	وبما أن المدعى عليه أجنبي فلا يحسن طول سجنه خصوصا وأن مرده للإبعاد
الظروف المشددة في نظام مكافحة المخدرات (الاتجار والترويج)	
121	وبما أن المدعى عليه عاد لارتكاب الجريمة بعد الحكم عليه مما يستوجب التشديد عليه في العقوبة وفقا للمادة الثامنة والثلاثين في فقرتها الثانية
122	وبما أن المدعى عليه ارتكب جرمه في مكان له حرمة مما يستوجب التشديد عليه في العقوبة وفقا للمادة الثامنة والثلاثين في فقرتها الثانية
123	وبما أن المدعى عليه استغل قاصرا في جرمته مما يستوجب التشديد عليه في العقوبة وفقا للمادة الثامنة والثلاثين في فقرتها الثانية
124	وبما أن المدعى عليه هيا مكانا بمقابل و أداره لتعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية مما يستوجب التشديد عليه في العقوبة وفقا للمادة الثامنة والثلاثين في فقرتها الثانية
125	وبما أن المدعى عليه من المكلفين بتنفيذ أحكام هذا النظام , و المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو الرقابة على تداولها أو حيازتها وجرمه الذي أقدم عليه خيانة تستوجب التشديد عليه في العقوبة وفقا للمادة الثامنة والثلاثين في فقرتها الثانية
126	وبما أن المدعى عليه شريك في عصابة منظمة و من أغراضها تهريب المخدرات و المؤثرات العقلية إلى المملكة الاتجار فيها مما يستوجب التشديد عليه في العقوبة وفقا للمادة الثامنة والثلاثين في فقرتها الثانية
127	وبما أن المدعى عليه كان مسلحا واستخدم سلاحه أثناء تنفيذ جرمته مما يستوجب التشديد عليه في العقوبة وفقا للمادة الثامنة والثلاثين في فقرتها الثانية
عقوبة غسيل الأموال المتحصلة من المخدرات	

128	وبما أن قصد المدعى عليه من هذا الفعل إخفاء المصدر غير المشروع للأموال وهذا من الأفعال الجرمية المنصوص عليها في المادة الثالثة من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية فينطبق على فعله المادة الأربعين من ذات النظام
الظروف المشددة في نظام مكافحة المخدرات (التعاطي والاستعمال الشخصي)	
129	وبما أن المدعى عليه من المنوط بهم مكافحة المخدرات و المؤثرات العقلية مما يستوجب التشديد عليه في العقوبة وفقا للمادة الواحدة والأربعين في فقرتها الثانية
130	وبما أن المدعى عليه تعاطى المادة المخدرة و كان تحت تأثيرها أثناء تأدية عمله مما يستوجب التشديد عليه في العقوبة وفقا للمادة الواحدة والأربعين في فقرتها الثانية
التردد على مكان معد لتعاطي المخدرات	
131	وبما أن المدعى عليه ضبط وهو يتردد على مكان معد لتعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية مع علمه بما يجري في ذلك المكان فينطبق عليه نص المادة السادسة والأربعين
المصادرة	
132	وبما أن (الآلة المستخدمة في الجريمة) قد استخدمت في الجريمة فينطبق عليها نص المادة الثالثة والخمسين والتي تنص على مصادرتها
الشروع	
133	ولما جاء في قرار المحكمة العليا رقم 8/م في 1435/2/25هـ والمتضمن أن الشروع في جرائم المخدرات : هو القيام قصدا ببعض أفعال الجريمة دون تحقق النتيجة
الشروع في الجريمة (الاتجار والترويج)	
134	وبما أن الشروع في هذه الجريمة كان بقصد الاتجار والترويج وهو من الأفعال الجرمية التي نص عليها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مادته الثالثة فينطبق عليه نص المادة التاسعة والخمسين في فقرتها الأولى والثالثة
الشروع في الجريمة (لغير قصد الاتجار والترويج)	
135	وبما أن الشروع في هذه الجريمة لم يكن بقصد الاتجار والترويج وهو من الأفعال الجرمية التي نص عليها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مادته الثالثة فينطبق عليه نص المادة التاسعة والخمسين في فقرتها الثانية والثالثة
تعدد الجرائم وتداخلها في نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية	
136	وبما أن المدعى عليه ارتكب عدة جرائم معاقب عليها بموجب نظام مكافحة المخدرات قبل صدور حكم نهائي بحقه عن أي واحد منها , مما يستوجب محاكمته على الجريمة ذات العقوبة الأشد وفقا للمادة الثانية والستين في فقرتها الأولى

137	وبما أن المدعى عليه ارتكب جريمة معاقب عليها بموجب نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ونظام ... , مما يستوجب تطبيق العقوبة الأشد وفقا للمادة الثانية والستين في فقرتها الثانية
138	وبما أن الغرامة في نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية تتعدد بتعدد الجرائم وفقا للمادة الثالثة والستين
139	وبما أن عقوبة الجلد التعزيرية مما يجوز فيها التداخل , اكتفاء بالعقوبة الأشد وفقا للمادة الرابعة والستين
140	وبما أن المدعى عليه تعاطى الحبوب المخدرة والحشيش ولأن عقوبة الحشيش حدية فيدخل فيها ما دونها من التعازير
التستر	
141	ولأن غالب الأحوال ألا تشتري المخدرات إلا من شخص معروف لدى المتعاطي
إثبات الإدانة والعقوبة	
قصد الترويج والاتجار (سعودي)	
142	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من تعاطي الحشيش وترويجه / حيازته بقصد الاتجار والترويج , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (5-15 سنة مع جواز النزول عن الحد الأدنى وفقا للمادة 60) من تأريخ إيقافه بهذه الدعوى وفقا للمادة 38 - ثانيا : جلد المدعى عليه حد المسكر ثمانين جلدة جملة واحدة علنا بمجمع من الناس لقاء تعاطيه الحشيش . - ثالثا : جلد المدعى عليه ... (لا تزيد في كل مرة عن خمسين جلدة) لقاء الترويج / الحيازة بقصد الاتجار والترويج وفقا للمادة 38 تعزيرا . - رابعا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها (من 1000-50.000) وفقا للمادة الثامنة والثلاثين . - خامسا : منع المدعى عليه من السفر خارج المملكة .. (لا يقل عن سنتين) وفقا للمادة السادسة والخمسين . - سادسا : مصادرة (السيارة... أو الهاتف أو ...) المستخدمة في الجريمة وفقا للمادة الثالثة والخمسين , وبذلك حكمت
قصد الترويج والاتجار (أجنبي)	
143	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من تعاطي الحشيش وترويجه / حيازته بقصد الاتجار والترويج , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (5-15 سنة مع جواز النزول عن الحد الأدنى وفقا للمادة 60) من

	تأريخ إيقافه بهذه الدعوى وفقا للمادة 38 - ثانيا : جلد المدعى عليه حد المسكر ثمانين جلدة جملة واحدة علنا بمجمع من الناس لقاء تعاطيه الحشيش. - ثالثا : جلد المدعى عليه ... (لا تزيد في كل مرة عن خمسين جلدة) لقاء الترويج / الحيازة بقصد الاتجار والترويج وفقا للمادة 38 تعزيرا. - رابعا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها (من 1000-50.000) وفقا للمادة الثامنة والثلاثين. - خامسا : إبعاد المدعى عليه عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة بعد إنهاء ماله من حقوق وما عليه من واجبات وفقا للمادة السادسة والخمسين . - سادسا : مصادرة (السيارة... أو الهاتف أو ...) المستخدمة في الجريمة وفقا للمادة الثالثة والخمسين , وبذلك حكمت
	قصد التعاطي والاستعمال الشخصي (سعودي)
144	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من تعاطي الحبوب المخدرة (غير الحشيش) / حيازته بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (6 أشهر - سنتين سنة مع جواز النزول عن الحد الأدنى وفقا للمادة 60) من تأريخ إيقافه بهذه الدعوى وفقا للمادة 41. - ثانيا : جلد المدعى عليه ... لقاء التعاطي / الحيازة بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي تعزيرا . - ثالثا : منع المدعى عليه من السفر خارج المملكة (لا يقل عن سنتين) وفقا للمادة السادسة والخمسين , وبذلك حكمت
145	قصد التعاطي والاستعمال الشخصي (أجنبي)
146	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من تعاطي الحبوب المخدرة (غير الحشيش) / حيازته بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (6 أشهر - سنتين سنة مع جواز النزول عن الحد الأدنى وفقا للمادة 60) من تأريخ إيقافه بهذه الدعوى وفقا للمادة 41 تعزيرا. - ثانيا : جلد المدعى عليه ... لقاء التعاطي / الحيازة بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي تعزيرا . - ثالثا : إبعاد المدعى عليه عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة بعد إنهاء ماله من حقوق وما عليه من واجبات وفقا للمادة السادسة والخمسين , وبذلك حكمت
	تعاطي الحبوب المخدرة دون حيازة (سعودي)

147	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من تعاطي الحبوب المخدرة , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : (عقوبة تعزيرية مرسلة عائدة لاجتهاد القاضي) - ثانيا : منع المدعى عليه من السفر خارج المملكة (لا يقل عن سنتين) وفقا للمادة السادسة والخمسين , وبذلك حكمت
	تعاطي الحبوب المخدرة دون حيازة (أجنبي)
148	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من تعاطي الحبوب المخدرة , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : (عقوبة تعزيرية مرسلة عائدة لاجتهاد القاضي) - ثانيا : إبعاد المدعى عليه عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة بعد إنهاء ماله من حقوق وما عليه من واجبات وفقا للمادة السادسة والخمسين وبذلك حكمت
	الحيازة المجردة (سعودي)
149	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من حيازة ... حيازة مجردة , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (2-5 سنوات مع جواز النزول عن الحد الأدنى وفقا للمادة 60) من تأريخ إيقافه بهذه الدعوى وفقا للمادة 39. - ثانيا : جلد المدعى عليه ... لقاء الحيازة المجردة (لا يزيد عن خمسين في كل مرة) وفقا للمادة 39 تعزيرا . - ثالثا : منع المدعى عليه من السفر خارج المملكة (لا تقل عن سنتين) وفقا للمادة السادسة والخمسين . - رابعا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها (من 3000-30.000) وفقا للمادة التاسعة والثلاثين , وبذلك حكمت
	الحيازة المجردة (غير سعودي)
150	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من حيازة ... حيازة مجردة , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (2-5 سنوات مع جواز النزول عن الحد الأدنى وفقا للمادة 60) من تأريخ إيقافه بهذه الدعوى وفقا للمادة 39. - ثانيا : جلد المدعى عليه ... لقاء الحيازة المجردة (لا يزيد عن خمسين في كل مرة) وفقا للمادة 39 تعزيرا . - ثالثا : إبعاد المدعى عليه عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة بعد إنهاء ماله من حقوق وما عليه من واجبات وفقا للمادة السادسة والخمسين .. - رابعا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها (من 3000-30.000) وفقا للمادة التاسعة

	والثلاثين , وبذلك حكمت
	الشروع بقصد الاتجار والترويج (سعودي)
151	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من الشروع في ... بقصد الاتجار والترويج , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (لا تزيد على عشر سنوات) من تأريخ إيقافه بهذه الدعوى وفقا للمادة 59. - ثانيا : جلد المدعى عليه ... لقاء الشروع.... وفقا للمادة 59 تعزيرا . - ثالثا : منع المدعى عليه من السفر خارج المملكة (لا تقل عن سنتين) وفقا للمادة السادسة والخمسين . - رابعا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها ... (لا تزيد على خمسين ألف ريال) وفقا للمادة التاسعة والخمسين , وبذلك حكمت
	الشروع بقصد الاتجار والترويج (أجنبي)
152	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من الشروع في ... بقصد الاتجار والترويج , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (لا تزيد على عشر سنوات) من تأريخ إيقافه بهذه الدعوى وفقا للمادة 59. - ثانيا : جلد المدعى عليه ... لقاء الشروع.... وفقا للمادة 59 تعزيرا . - ثالثا : إبعاد المدعى عليه عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة بعد إنهاء ماله من حقوق وما عليه من واجبات وفقا للمادة السادسة والخمسين . - رابعا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها ... (لا تزيد على خمسين ألف ريال) وفقا للمادة التاسعة والخمسين , وبذلك حكمت
	الشروع بغير قصد الاتجار والترويج (سعودي)
153	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من الشروع في ... (بغير قصد الاتجار والترويج) , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (بما لا يزيد على نصف الحد الأعلى لعقوبة السجن المحددة في الجريمة التامة) من تأريخ إيقافه بهذه الدعوى وفقا للمادة 59. - ثانيا : جلد المدعى عليه ... لقاء الشروع.... وفقا للمادة 59 تعزيرا . - ثالثا : منع المدعى عليه من السفر خارج المملكة (لا تقل عن سنتين) وفقا للمادة السادسة

	والخمسین . - رابعا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها ... (بما لا يزيد على نصف الحد الأعلى لعقوبة الغرامة المحددة في الجريمة التامة) وفقا للمادة التاسعة والخمسين , وبذلك حكمت
	الشروع بغير قصد الاتجار والترويج (أجنبي)
154	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من الشروع في ... (بغير قصد الاتجار والترويج) , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (بما لا يزيد على نصف الحد الأعلى لعقوبة السجن المحددة في الجريمة التامة) من تأريخ إيقافه بهذه الدعوى وفقا للمادة 59. - ثانيا : جلد المدعى عليه ... لقاء الشروع.... وفقا للمادة 59 تعزيرا . - ثالثا : إبعاد المدعى عليه عن البلاد وعدم السماح له بالعودة إلا وفق ما تقتضيه تعليمات الحج والعمرة بعد إنهاء ماله من حقوق وما عليه من واجبات وفقا للمادة السادسة والخمسين . رابعا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها ... (بما لا يزيد على نصف الحد الأعلى لعقوبة الغرامة المحددة في الجريمة التامة) وفقا للمادة التاسعة والخمسين , وبذلك حكمت
	13- القات
155	تحريم القات
156	ولقوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)
157	ولقوله تعالى (و لا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما)
158	ولما رواه ابن عمر عن أم سلمة رضي الله عنها قالت (نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر) , قال الخطابي رحمه الله : " المفتر كل شراب يورث الفتور والخور في الأعضاء "
159	ولما روى الحاكم في مستدركه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار من ضار ضاره الله ومن شاق شاق الله عليه) قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - " هذا الحديث دليل ظني داخل تحت أصل قطعي ، فإن الضرر والضرار ميثوث منعه في الشريعة كلها في وقائع جزئيات وقواعد كلييات . . ومنه النهي عن التعدي على النفوس والأموال والأعراض وعن الغصب والظلم وكل ما هو في المعنى إضرار أو ضرار ، ويدخل تحته الجناية على النفس أو العقل أو النسل أو المال فهو معنى في غاية العموم في الشريعة لا مرأى فيه ولا شك " الموافقات 8/3
160	وبما أن إنفاق الأموال في هذا النبات الخبيث من إضاعة المال المنهي عنه فقد روى البخاري في صحيحه عن المغيرة بن شعبه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم (إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ووآد البنات ومنع وهات وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال) وروى البخاري معلقا من رواية المستملي والسرخسي :

قال النبي صلى الله عليه وسلم (كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة)	
161 قال الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - : "المتعين فيها- أي القات - المنع من تعاطي زراعتها وتوريدها واستعمالها لما اشتملت عليه من المفسد والمضار في العقول والأديان والأبدان، ولما فيها من إضاعة المال، وافتتان الناس بها، ولما اشتملت عليه من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة، فهي شر ووسيلة لعدة شرور، والوسائل لها أحكام الغايات، وقد ثبت ضررها، وتفتيرها، وتحديرها، بل وإسكارها، ولا التفات لقول من نفى ذلك، فإن المثبت مقدم على النافي، فهاتان قاعدتان من قواعد الشريعة الأصولية، تؤيدان القول بتحريمها "	
162 ولما جاء في قرار المشاركين في (المؤتمر الإسلامي العالمي لمكافحة المسكرات والمخدرات) المنعقد في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (الفترة من 27- 1402/5/30هـ) بشأن القات، فجاء في الوصية التاسعة عشرة: "يقرر المؤتمر بعد استعراض ما قدم إليه من بحوث حول أضرار القات الصحية، والنفسية والخلقية والاجتماعية، والاقتصادية أنه من المخدرات المحرمة شرعاً، ولذلك فإنه يوصي الدول الإسلامية بتطبيق العقوبة الإسلامية الشرعية الرادعة على من يزرع أو يروج أو يتناول هذا النبات الخبيث .."	
العقوبة	
و لما جاء في قرار مجلس الوزراء رقم 11 في 1374هـ	163
ولما جاء في القرار الوزاري رقم 2057 في 1404/5/26هـ المتمم لقرار مجلس الوزراء المشار إليه	164
ولما جاء في تعميم معالي وزير العدل رقم 13/ت/4455 في 1433/1/16هـ المبني على الأمر السامي رقم 59633 في 1432/12/9هـ والمتضمن أن قضايا القات لا يطبق فيها نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وإنما يعمل فيها بقرار مجلس الوزراء المشار إليه	165
ولما جاء في تعميم معالي وزير العدل رقم 13/ت/4666 في 1433/8/11هـ والمتضمن أن على المحاكم أن تحكم بما جاء في قرار مجلس الوزراء المشار إليه و لا تكتفي بإثبات الإدانة فقط	166
ولما جاء في الأمر الملكي الكريم البرقي رقم ٢٦٦٢٢ في ١٤٣٤/٧/١٢هـ المبني على قرار المحكمة العليا رقم ٣/٢/٤ في ١٤٣٤/٣/٢٣هـ والمعمم على المحاكم برقم 13/ت/5017 في 1434/8/1هـ والمتضمن التأكيد على المحاكم بأن تطبق على مرتكبي جرائم القات العقوبات المعمول بها قبل نفاذ نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية	167
التهرب بقصد الاتجار	
وبما أن المدعى عليه هرب كمية من نبات القات بقصد الاتجار وهذا الفعل مجرم استناداً للمادة الأولى في الفقرة (أ) من القرار الوزاري المشار إليه	168
التهرب بقصد التعاطي	
وبما أن المدعى عليه هرب كمية من نبات القات بقصد التعاطي وهذا الفعل مجرم استناداً للمادة الأولى في الفقرة	169

	(ب) من القرار الوزاري المشار إليه , وينطبق بحقه الفقرة (د) من ذات المادة
	الاشتراك في التهريب
170	وبما أن المدعى عليه شارك في تهريب كمية من نبات القات وهذا الفعل مجرم استنادا للمادة الثانية من القرار الوزاري المعدل لقرار مجلس الوزراء المشار إليهما
	التوسط في التصريف بالبيع أو الإهداء أو النقل
171	وبما أن المدعى عليه توسط في تصريف كمية من نبات القات (بالبيع / الإهداء / النقل) وهذا الفعل مجرم استنادا للمادة الثالثة من القرار الوزاري المعدل لقرار مجلس الوزراء المشار إليهما
	الحيازة بقصد التعاطي
172	وبما أن المدعى عليه حاز كمية من نبات القات بقصد التعاطي وهذا الفعل مجرم استنادا للمادة الرابعة من القرار الوزاري المعدل لقرار مجلس الوزراء المشار إليهما
	تعاطي القات
173	وبما أن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والمفترقات من قبيل الذنوب والمعاصي التي مرد العقوبة فيها إلى النظر القضائي وفقا لما نص عليه التعميم 12/51/ت في 1400/4/28 هـ المشار فيه إلى كتاب سماحة رئيس مجلس القضاء الأعلى ذي الرقم 1/2289 في 1399/12/22 هـ
	التخفيف
174	ولما جاء في المادة الخامسة في الفقرة (ب) من القرار الوزاري المشار إليه من جواز النزول عن الحد الأعلى من العقوبة متى توفرت أسباب ذلك
	إثبات الإدانة والعقوبة
	التهريب بقصد الاتجار (سعودي)
175	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من تهريب كمية من نبات القات بقصد الاتجار وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه (من 5-15 سنة) تعزيرا وفقا للمادة الأولى في الفقرة (أ) من القرار الوزاري - ثانيا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها عشرون ألف ريال تعزيرا وفقا للمادة الأولى في الفقرة (أ) من القرار الوزاري. - ثالثا : منع المدعى عليه من السفر خارج المملكة (تحديد المدة عائد للنظر القضائي) تعزيرا وفقا للمادة الأولى في الفقرة (د) من القرار الوزاري , وبذلك حكمت
	التهريب بقصد الاتجار (أجنبي)

176	لذا فقد ثبت لدى إدانة المدعى عليه بما نسب له من تهريب كمية من نبات القات بقصد الاتجار وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه (من 5-15 سنة) تعزيرا وفقا للمادة الأولى في الفقرة (أ) من القرار الوزاري - ثانيا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها عشرون ألف ريال تعزيرا وفقا للمادة الأولى في الفقرة (أ) من القرار الوزاري. - ثالثا : إبعاد المدعى عليه عن البلاد وعدم السماح له بالعودة تعزيرا بعد إنهاء ما له من حقوق وما عليه من واجبات وفقا للمادة الأولى في الفقرة (د) من القرار الوزاري, وبذلك حكمت
	التهريب بقصد الاستعمال الشخصي (سعودي)
177	لذا فقد ثبت لدى إدانة المدعى عليه بما نسب له من تهريب كمية من نبات القات بقصد الاستعمال الشخصي , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه (من 2-15 سنة) تعزيرا وفقا للمادة الأولى في الفقرة (ب) من القرار الوزاري - ثانيا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها عشرون ألف ريال تعزيرا وفقا للمادة الأولى في الفقرة (ب) من القرار الوزاري. - ثالثا : منع المدعى عليه من السفر خارج المملكة (قدر المنع عائد للنظر القضائي) تعزيرا وفقا للمادة الأولى في الفقرة (د) من القرار الوزاري , وبذلك حكمت
	التهريب بقصد الاستعمال الشخصي (أجنبي)
178	لذا فقد ثبت لدى إدانة المدعى عليه بما نسب له من تهريب كمية من نبات القات بقصد الاستعمال الشخصي , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه (من 2-15 سنة) تعزيرا وفقا للمادة الأولى في الفقرة (ب) من القرار الوزاري - ثانيا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها عشرون ألف ريال تعزيرا وفقا للمادة الأولى في الفقرة (ب) من القرار الوزاري. - ثالثا : إبعاد المدعى عليه عن البلاد وعدم السماح له بالعودة تعزيرا بعد إنهاء ماله من حقوق وما عليه من واجبات وفقا للمادة الأولى في الفقرة (د) من القرار الوزاري, وبذلك حكمت
	الاشتراك في التهريب
179	لذا فقد ثبت لدى إدانة المدعى عليه بما نسب له من الاشتراك في تهريب كمية من نبات القات , وقررت للحق

	العام :
	سجن المدعى عليه (من 5-7 سنوات) تعزيرا وفقا للمادة الثانية من القرار الوزاري , وبذلك حكمت
	التوسط في التصريف بالبيع أو الإهداء أو النقل
180	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من التوسط في التصريف (بالبيع / بالإهداء / بالنقل) لكمية من نبات القات , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (من 2-5 سنوات) تعزيرا وفقا للمادة الثالثة من القرار الوزاري. - ثانيا : إلزام المدعى عليه بغرامة مالية قدرها عشرة آلاف ريال تعزيرا , وقال للمادة الثالثة من القرار الوزاري , وبذلك حكمت
	الحيازة بقصد التعاطي (سعودي)
181	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من حيازة كمية من القات بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (من خمسة أشهر - سنتين) وفقا للمادة الرابعة من القرار الوزاري - ثانيا : عقوبة مرسلة عائدة لاجتهاد القاضي (جلد - سجن - غرامة ... إلخ) وفقا للمادة الرابعة من القرار الوزاري , وبذلك حكمت
	الحيازة بقصد التعاطي (أجنبي)
182	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من حيازة كمية من القات بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي , وقررت للحق العام ما يلي : - أولا : سجن المدعى عليه ... (من خمسة أشهر - سنتين) وفقا للمادة الرابعة من القرار الوزاري - ثانيا : عقوبة مرسلة عائدة لاجتهاد القاضي (جلد - سجن - غرامة ... إلخ) وفقا للمادة الرابعة من القرار الوزاري. - ثالثا : إبعاد المدعى عليه عن البلاد وعدم السماح له بالعودة تعزيرا بعد إنهاء ما له من حقوق وما عليه من واجبات وفقا للمادة الرابعة من القرار الوزاري , وبذلك حكمت
	ثبوت الإدانة والعقوبة في تعاطي القات
183	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بما نسب له من تعاطي القات , وقررت للحق العام ما يلي : (عقوبة تعزيرية مرسلة عائدة لاجتهاد القاضي) , وبذلك حكمت
	14- القذف
184	ولقوله تعالى {والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون}

185	ولقوله تعالى {إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم}
186	ولما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: ((اجتنبوا السبع الموبقات))، قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: ((الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات)) متفق عليه
187	ولما هو مقرر شرعا أن القذف هو الرمي بزنا أو لواط أو شهادة به أي بما ذكر من زنا أو لواط. كشف القناع 104/6
188	وبما أن المدعي عاقل حر مسلم عفيف عن الزنا ، كبير يجامع مثله فاجتمعت فيه شروط إقامة الحد على المدعي عليه
189	ولما قرره أهل العلم أنه يعتبر لإقامة الحد بعد تمام القذف بشروطه شرطان؛ أحدهما: مطالبة المقذوف؛ لأنه حق له، فلا يستوفى قبل طلبه، كسائر حقوقه و الثاني: أن لا يأتي بينة؛ لقول الله تعالى: {والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم} فيشترط في جلدتهم عدم البينة، وكذلك يشترط عدم الإقرار من المقذوف؛ لأنه في معنى البينة. المغني 85/9
190	ولما قرره أهل العلم أن حد القذف يسقط بعفو المقذوف ؛ لأنه حق لا يستوفى إلا بعد مطالبة الآدمي باستيفائه، فسقط بعفوه. المغني 85/9
191	ولما قرره أهل العلم أن من قذف رجلا بعمل قوم لوط، إما فاعلا وإما مفعولا، فعليه حد القذف. المغني 87/9
192	قال ابن القيم رحمه الله: " القاذف إذا حد للقذف لم تقبل شهادته بعد ذلك، وهذا متفق عليه بين الأمة قبل التوبة، والقرآن نص فيه " إعلام الموقعين 95/1
193	قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " وقوله تعالى {ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا} فهذا نص في أن هؤلاء القذفة لا تقبل لهم شهادة أبدا " مجموع الفتاوى 353/15
194	قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " فإذا رمى الحر محصنا بالزنا واللواط فعليه حد القذف وهو ثمانون جلدة وإن رماه بغير ذلك عوقب تعزيرا ، وهذا الحد يستحقه المقذوف فلا يستوفى إلا بطلبه باتفاق الفقهاء ، فإن عفا عنه سقط عند جمهور العلماء ؛ لأن المذهب فيه حق الآدمي كالقصاص والأموال " مجموع الفتاوى 382/28
195	ولما جاء في فتاوى اللجنة الدائمة (76/22) : "قذف المسلم لأخيه لا يجوز ، وهو كبيرة من الكبائر ، يجب التوبة من ذلك ، وطلب العفو من المقذوف ، ومن حقه إذا لم يعف أن يطالبه شرعا بحقه "
196	و لما هو مقرر شرعا أنه لا يقبل رجوع المقر بالقذف عن القذف كسائر حقوق الآدمي إذا أقر بما بخلاف حد الزنا وحد الشرب والسرقة لأنها حق لله تعالى . كشف القناع 105/6
197	قال البهوتي رحمه الله في الكشف 110/6: " فإن قال أردت بقولي : يا زاني أو يا عاهر أي زاني العين أو عاهر البدن ، أو قال : أردت بقولي يا لوطي أنك من قوم لوط أو تعمل عمل قوم لوط غير إتيان الذكور ونحوه أي نحو

	ما ذكر من التأويل لم يقبل منه ؛ لإطلاق اللفظ"
198	وبما أن الشريعة الإسلامية جاءت بحفظ الضرورات الخمس ومنها العرض وحرمت الاعتداء على الأعراس بالأفعال والأقوال
199	وبما أن ما أقدم عليه المدعى عليه من فعل محرم وكبيرة من كبائر الذنوب وسماها النبي صلى الله عليه وسلم موبقة أي مهلكة
	ثبوت الإدانة والعقوبة في القذف
200	لذا فقد ثبت لدي إدانة المدعى عليه بقذف المدعي بقوله (...) وثبت لدي فسقه , وقررت للحق العام والخاص ما يلي : أولاً : جلد المدعى عليه حد القذف ثمانين جلدة دفعة واحدة . ثانياً : عدم قبول شهادة المدعى عليه لفسقه حتى يتوب والتعميم على الجهات الحكومية بذلك , وبذلك حكمت
	15- الاعتداء على الآخرين
201	ولقوله تعالى (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)
202	ولقوله تعالى (و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)
203	ولما جاء عند مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخوانا المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله"
204	ولما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال : يا أيها الناس، أيُّ يوم هذا؟ قالوا: يوم حرام. قال: فأَيُّ بلد هذا؟ قالوا: بلد حرام. قال: فأَيُّ شهر هذا؟ قالوا: شهرٌ حرام. قال: فإنّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا ، فأعادها مراراً ثم رفع رأسه فقال: اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟
205	ولما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)
206	ولما جاء في المسند وغيره عن واثلة بن الأسقع، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " المسلم على المسلم حرام دمه، وعرضه، وماله، المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يخذله"
207	ولما جاء عند مسلم وأحمد وغيرهما من حديث هشام بن حكيم بن حزام أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " إن الله عز وجل يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا "
208	قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله " مجموعة رسائل ابن تيمية 202/5
209	قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " وقد قال تعالى: {والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد

	احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً { فمن آذى مؤمناً حياً أو ميتاً بغير ذنب يوجب ذلك، فقد دخل في هذه الآية " منهاج السنة 135/5
210	وبما أن فعل المدعى عليه محل بالأمن العام الذي تنعم به هذه البلاد بفضل الله تعالى ومخالف لما أمر به ولي الأمر وطاعة ولي الأمر واجبة بنص القرآن
211	ولكون هذا الفعل يعدّ عملاً محرماً وفعلاً قبيحاً وجرأة في الباطل ومن الاعتداء على الأنفس التي جاءت الشريعة الإسلامية بضرورة حفظها
	16- السب والشتم
212	ولقوله تعالى (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)
213	ولما جاء عند البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن مسعود رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»
214	ولما جاء عند البخاري وغيره عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق، ولا يرميه بالكفر، إلا ارتدت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك»
215	ولما جاء عند البخاري أن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من حلف على ملة غير الإسلام فهو كما قال، وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك، ومن قتل نفسه بشيء في الدنيا عذب به يوم القيامة، ومن لعن مؤمناً فهو كقتله، ومن قذف مؤمناً بكفر فهو كقتله»
216	ولما جاء عند البخاري وغيره عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال : قالوا يا رسول الله أي المسلمين أفضل ؟ قال : [من سلم المسلمون من لسانه ويده]
217	ولما رواه البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه ، قال: لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحشاً، ولا لعاناً، ولا سباباً، كان يقول عند المعتبة: «ما له ترب جبينه»
218	ولما روي عن أنس - رضي الله عنه - قال: «خطبنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكر أمر الربا وعظم شأنه وقال: إن الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله في الخطيئة من ست وثلاثين زنية يزنيها الرجل، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم»
219	قال ابن بطال في شرحه لصحيح البخاري: " سباب المسلم فسوق ؛ لأن عرضه حرام كتحرير دمه وماله " 241/9
220	قال النووي في شرحه على مسلم: " واعلم أن سباب المسلم بغير حق حرام كما قال صلى الله عليه وسلم سباب المسلم فسوق " 141/16
221	ولأن هذا اللفظ مما لا يعد من ألفاظ القذف وقال الشرييني في مغني المحتاج (إذا سب انسان إنساناً جاز للمسبوب أن يسب الساب بقدر ما سبه لقوله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وإنما يجوز السب بما ليس كذباً

	ولا قذفاً كقوله يا ظالم يا أحمق لأن أحداً لا يكاد ينفك عن ذلك (١هـ. وعليه فقد أفهمت المدعي أن له أن يقول للمدعى عليه مثل ما تلفظ عليه فيما ليس فيه قذف ولا اعتداء ورددت دعوى المدعي في طلبه تعزير المدعى عليه
	17- الخلو بالاجنبية
222	ولأن اتخاذ الأخدان محرم لقوله تعالى (محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان) وقوله تعالى (محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان) قال القرطبي رحمه الله في تفسيره في المراد بالأخدان أي : "أصدقاء على الفاحشة" 143/5
223	ولما ورد عن جابر - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم فإن ثالثهما الشيطان)
224	ولما أخرجه مسلم عن جابر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « لا يبيتن من البيوتة وهي بقاء الليل الرجل عند امرأة إلا أن يكون ناكحاً، أو ذا محرم »
225	ولما جاء عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال (إياكم والدخول على النساء فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله أفرأيت الحمى قال الحمى الموت)
226	ولما روى النسائي عن عمر - رضي الله عنه - مرفوعاً « لا يخلون رجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما »
227	ولما روى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - (قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخطب يقول : « لا يخلون رجل بامرأة أي أجنبية لقوله إلا ومعها ذو محرم ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم » قال الصنعاني رحمه الله في سبل السلام : " دل الحديث على تحريم الخلو بالاجنبية وهو إجماع " 608/1
228	ولما رواه الطبراني والبيهقي عن معقل بن يسار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له " وصححه الألباني
229	قال الإمام النووي رحمه الله في شرحه على مسلم : " تحريم الخلو بالاجنبية وإباحة الخلو بمحارمها وهذان الأمران مجمع عليهما " 153/14
230	قال العراقي في طرح التثريب : " والمعنى في تحريم الخلو بالاجنبية أنه مظنة الوقوع في الفاحشة بتسويل الشيطان، وروى الترمذي عن جابر مرفوعاً « لا تلجوا على المغيبات فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم » 41/7
231	قال الشوكاني رحمه الله في النيل : " والخلو بالاجنبية مجمع على تحريمها كما حكى ذلك الحافظ في الفتح وعلة التحريم ما في الحديث من كون الشيطان ثالثهما وحضوره يوقعهما في المعصية " 134/6
232	قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " كل فعل أفضى إلى المحرم كثيراً : كان سبباً للشر والفساد؛ فإذا لم يكن فيه مصلحة راجحة شرعية وكانت مفسدته راجحة : نهي عنه؛ بل كل سبب يفضي إلى الفساد نهي عنه إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة فكيف بما كثر إفضاؤه إلى الفساد؛ ولهذا نهي عن الخلو بالاجنبية " مجموع الفتاوى

229/32	
18- سرقة غير موجبة للحد	
ولقوله تعالى (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)	233
ولقوله تعالى (و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)	234
ولما جاء عند مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخوانا المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله"	235
ولما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال : يا أيها الناس، أيُّ يوم هذا؟ قالوا: يوم حرام. قال: فأَيُّ بلد هذا؟ قالوا: بلد حرام. قال: فأَيُّ شهر هذا؟ قالوا: شهرٌ حرام. قال: فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، فأعادها مراراً ثم رفع رأسه فقال: اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟	236
ولما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)	237
ولعدم اكتمال شروط حد السرقة لعدم بلوغ المسروق نصاباً فقد روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً	238
ولعدم اكتمال شروط حد السرقة لعدم إخراج المسروق من الحرز ؛ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رجلاً سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الثمار فقال: من أخذه من غير أكرامه واحتمل ففيه قيمته ومثله معه وما كان من الحرز ففيه القطع إذا بلغ ثمن المجن» رواه أبو داود وابن ماجه	239
قال البهوتي في الكشف 134/6: " فإن وجد حرزاً مهتوكاً فأخذ منه فلا قطع أو وجد باباً مفتوحاً فأخذ منه فلا قطع ؛ لعدم شرطه"	240
ولعدم اكتمال شروط حد السرقة لوجود الشبهة فقد روي عنه صلى الله عليه وسلم عند الترمذي والبيهقي والحاكم وغيرهم من حديث أبي هريرة أنه قال: " اذَرُّوْا الحُدُوْدَ بِالشُّبُهَاتِ " ولما في مصنف ابنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، عَنْ عُمَرَ : لِأَنَّ أُخْطِئَ فِي الحُدُوْدِ بِالشُّبُهَاتِ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُقِيمَ بِالشُّبُهَاتِ "	241
قال البهوتي رحمه الله في الكشف 141/6: " فلا يقطع بسرقة مال ولده وإن سفل لقوله - صلى الله عليه وسلم - : «أنت ومالك لأبيك» وسواء في ذلك الأب والأم والابن والبنت والجد والجدة من قبل الأم والأب ؛ لأن بينهم قرابة تمنع شهادة أحدهم للآخر فلم يقطع بالسرقة منه كالأب بسرقة مال ابنه "	242
قال البهوتي رحمه الله في الكشف 141/6: " ولا قطع بسرقة ولد مال والده وإن علا ؛ لأن النفقة تجب للولد على الوالد في مال والده حفظاً له فلا يجوز إتلافه لحفظه ماله "	243

244	قال البهوتي رحمه الله في الكشف 141/6: "ولا يقطع مسلم بسرقة من بيت المال؛ لقول عمر وابن مسعود: "من سرق من بيت المال فلا ما من أحد إلا وله في هذا المال حق وروى سعيد عن علي"
245	قال البهوتي رحمه الله في الكشف 142/6: "ولا يقطع بالسرقة من مال له فيه شرك كالمال المشترك بينه وبين شريكه لأنه إذا لم يقطع الأب بسرقة مال ابنه لكون أن له فيه شبهة فلئلا يقطع بالسرقة من مال شريكه من باب أولى"
246	قال البهوتي رحمه الله في الكشف 142/6: "ولا يقطع أحد الزوجين بسرقة من مال الآخر ولو من محرز عنه رواه سعيد عن عمر بإسناد جيد؛ ولأن كلا منهما يرث صاحبه بغير حجب ويتبسط بماله أشبه الولد والوالد وكما لو منعها نفقتها"
19- انتهاك حرمة المنازل من غير إذن	
247	ولقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون)* فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم والله بما تعملون عليم)، قال ابن عباس رضي الله عنهما: "الاستئناس: الاستئذان"
248	ولما جاء عند البخاري عن أبي هريرة، قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم: «لو أن امرأ اطلع عليك بغير إذن فخذفته بعصاة ففقت عينه، لم يكن عليك جناح»
249	ولما جاء عند البخاري عن أنس رضي الله عنه، أن رجلا اطلع من حجر في بعض حجر النبي صلى الله عليه وسلم، «فقام إليه بمشقص، أو بمشاقص، وجعل يحتله ليضعه»
250	ولما جاء عند البخاري أن سهل بن سعد الساعدي، أخبره: أن رجلا اطلع في حجر في باب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به رأسه، فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لو أعلم أنك تنتظرني، لطعنت به في عينيك»، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما جعل الإذن من قبل البصر»
251	ولما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال: يا أيها الناس، أي يوم هذا؟ قالوا: يوم حرام. قال: فأأي بلد هذا؟ قالوا: بلد حرام. قال: فأأي شهر هذا؟ قالوا: شهر حرام. قال: فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، فأعادها مراراً ثم رفع رأسه فقال: اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟
252	ولما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)
253	ولما جاء في المسند وغيره عن واثلة بن الأسقع، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "المسلم على المسلم حرام دمه، وعرضه، وماله، المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يخذله"

254	وبما أن فعل المدعى عليه محرم لحرمة الاعتداء على الأعراس
	20- إقامة العلاقة المحرمة
255	ولأن اتخاذ الأخدان محرم لقوله تعالى (محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان) وقوله تعالى (محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان) قال القرطبي رحمه الله في تفسيره في المراد بالأخدان أي : " أصدقاء على الفاحشة " 143/5
256	ولأن العلاقة المحرمة وسيلة للزنا و الوسائل لها أحكام المقاصد , قال ابن القيم رحمه الله : " لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غايتها؛ فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل؛ فإذا حرم الرب تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تفضي إليه فإنه يجرمها ويمنع منها، تحقيقاً لتحريمه، وتثبيتاً له، ومنعاً أن يقرب حماه، ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضاً للتحريم، وإغراء للنفوس به، وحكمته تعالى وعلمه يأبى ذلك كل الإباء " إعلام الموقعين 108/3
	21- محاولة انتحار
257	ولقوله تعالى (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)
258	ولقوله تعالى (و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)
259	ولقوله تعالى (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً)
260	ولما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (مَنْ تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيه خالداً مخلداً فيها أبداً ، وَمَنْ تحسَّى سماً فقتل نفسه فسُمُّه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، وَمَنْ قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً)
261	ولما جاء في الصحيحين من حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (مَنْ قتل نفسه بشيء في الدنيا عذب به يوم القيامة)
262	ولما جاء في الصحيحين من حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح فجزع فأخذ سكيناً فحز بها يده فما رقا الدم حتى مات . قال الله تعالى : بادرني عبدي بنفسه حرمت عليه الجنة)
	22- الاعتداء بالضرب على الزوجة
263	ولقوله تعالى (فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان)
264	ولقوله تعالى (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات

قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا) قال عكرمة في قوله: "واهجروهن في المضاجع واضربوهن" ضربا غير مبرح " تفسير الطبري 311/8	
ولقوله تعالى (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)	265
ولقوله تعالى (و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)	266
ولما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال : يا أيها الناس، أيُّ يوم هذا؟ قالوا: يوم حرام. قال :فأيُّ بلد هذا؟ قالوا: بلد حرام .قال: فأَيُّ شهر هذا؟ قالوا: شهرٌ حرام. قال :فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، فأعادها مراراً ثم رفع رأسه فقال :اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟	267
ولما جاء في الصحيحين من حديث عبد الله بن زعنة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد، ثم يجامعها في آخر اليوم»	268
ولما جاء في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عند مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف)	269
قال الشافعي كما عند البيهقي وغيره : «فإن أقمن بذلك على ذلك فاضربوهن» قال: «ولا تبالغ في الضرب حدا، ولا يكون مبرحا، ولا مدميا ويتوقى فيه الوجه»	270
قال ابن حجر رحمه الله في الفتح : " إن كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل منه النفور التام فلا يفرط في الضرب ولا يفرط في التأديب " 303/9	271
ولأن ضرب المرأة إنما أبيح من أجل عصيانها زوجها فيما يجب من حقه عليها وقد جاء النهي عن ضرب النساء مطلقا فعند أحمد وأبي داود والنسائي وصححه بن حبان والحاكم من حديث إياس بن عبد الله بن أبي ذباب قوله صلى الله عليه وسلم (لا تضربوا إماء الله)	272
قال ابن حجر رحمه الله في الفتح : " ضربهن مباح في الجملة ومحل ذلك أن يضربها تأديبا إذا رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعته فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل ومهما أمكن الوصول إلى الغرض بالإيهام لا يعدل إلى الفعل لما في وقوع ذلك من النفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية إلا إذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله " 304/9	273
قال القرطبي رحمه الله في تفسيره 172/5 : " قوله تعالى: واضربوهن أمر الله أن يبدأ النساء بالموعظة أولا ثم بالهجران، فإن لم ينجعا فالضرب، فإنه هو الذي يصلحها له ويحملها على توفية حقه , والضرب في هذه الآية هو ضرب الأدب غير المبرح، وهو الذي لا يكسر عظما ولا يشين جارحة كاللكزة ونحوها، فإن المقصود منه الصلاح	274

	لا غير , فلا جرم إذا أدى إلى الهلاك وجب الضمان"
275	ولأن فعله محرم شرعاً لتجاوزه في دفعه وتسببه بإصابة
23- عقوق الوالدين	
276	ولقوله تعالى (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)
277	ولقوله تعالى (وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا)
278	ولما جاء في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي بكرة نفيح بن الحارث رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر - ثلاثاً - ؟ قلنا: بلى يا رسول الله، قال: الإشراف بالله وعقوق الوالدين، وكان متكئاً فجلس، فقال: ألا وقول الزور وشهادة الزور، فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت)
279	ولما جاء في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ومنعا وهات، ووأد البنات، وكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال "
280	ولما جاء في الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبائر، أو سئل عن الكبائر فقال: " الشرك بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين".
281	ولما جاء عند النسائي وغير من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الكبائر الإشراف بالله، وعقوق الوالدين وقتل النفس، واليمين الغموس»
282	ولما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال: " ما من مسلم له أبوان فيصبح وهو محسن إليهما إلا فتح الله له بابين من الجنة، ولا يمسي وهو مسيء إليهما إلا فتح الله له بابين من النار، ولا سخط عليه واحد منهما فيرضى الله عنه حتى يرضى عنه، قال: قيل: وإن كانا ظالمين؟ قال: «وإن كانا ظالمين»
283	ونظراً لأن غالب الأحوال ألا يقوم الأب بالشكوى ضد ابنه إلا بشيء واقع فيه لما في الأب من الشفقة والرحمة
24- زنا البكر	
284	ولقوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين)
285	ولما جاء في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»
286	ولما جاء عند مسلم من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة، والرجم»
287	ولما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما ، أنهما قالوا: إن رجلاً من

	الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله ، أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، فقال الخصم الآخر: وهو أفقه منه نعم، فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قل»، قال: إن ابني كان عسيفا على هذا، فزني بامرأته، وإني أخبرت أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أنما على ابني جلد مائة، وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله، الوليدة والغنم رد، وعلى ابنك جلد مائة، وتغريب عام»
288	ولما جاء في الصحيح من حديث زيد بن خالد رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنه أمر فيمن زنى، ولم يحصن بجلد مائة، وتغريب عام»
289	ولما جاء في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام، بإقامة الحد عليه»
290	ولما جاء في الصحيح عن عروة بن الزبير: أن عمر بن الخطاب، «غرب، ثم لم تزل تلك السنة»
291	ولما جاء في قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته العامة رقم 45/311 وتاريخ 1418/6/18 هـ والمعمم على المحاكم بالتعميم رقم 13/ت/1088 في 1418/7/19 هـ والمتضمن ترك مكان التغريب وكيفيته للجهات المعنية بذلك
25- التخييب	
292	ولما جاء في سنن أبي داود وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس منا من خبب امرأة على زوجها، أو عبدا على سيده» صححه الألباني
293	ولما جاء في سنن أبي داود وغيره من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من خبب زوجة امرئ، أو مملوكه فليس منا» صححه الألباني
294	ولما جاء في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: «إن الشيطان قد أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم»
295	قال الذهبي رحمه الله في الكبائر: " وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك - أي التحريش - فمن فعل ذلك فهو عاص لله ورسوله ومن ذلك إفساد قلب المرأة على زوجها والعبد على سيده لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ملعون من خبب امرأة على زوجها أو عبدا على سيده) نعوذ بالله من ذلك " الكبائر 211.
26- القمار	
296	ولقوله تعالى { يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون } * إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة

	فهل أنتم منتهون {
297	قول الله تعالى { يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون {
298	ولقول الله تعالى { ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل {
299	ولما أخرجه البخاري في الصحيح عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتصدق))
300	ولما أخرجه البخاري في الأدب عن نافع عن ابن عمر قال : الميسر القمار . صحيح الإسناد موقوفا
301	ولما أخرجه الطبري في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : (الميسر : القمار ، كان الرجل في الجاهلية يخاطر على أهله وماله ، فأيهما قمر صاحبه ذهب بأهله و ماله)
302	ولما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه وغيره عن مجاهد رحمه الله أنه قال : (الميسر : القمار كله ، حتى الجوز الذي يلعب به الصبيان)
303	وقد حكى الإجماع على تحريم القمار غير واحد من أهل العلم ، ومن حكاه : ابن حزم الظاهري ، والجصاص ، وأبو حيان الأندلسي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، والقرطبي
	27- التهديد بإشهار سلاح ونحوه
304	ولما جاء في المسند عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنهم كانوا يسيرون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير، فنام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى نبل معه فأخذها، فلما استيقظ الرجل فرع، فضحك القوم، فقال: " ما يضحككم؟ " ، فقالوا: لا، إلا أنا أخذنا نبل هذا ففرع، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً "
305	والتهديد بالضرر جانب من الترويع
306	ولما جاء في صحيح مسلم عن ابن سيرين قال سمعت أبا هريرة، يقول: قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم: «من أشار إلى أخيه بحديدة، فإن الملائكة تلعنه، حتى يدعه وإن كان أخاه لأبيه وأمه»
307	ولما جاء عند مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح، فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار»
	28- الابتزاز أو التشهير
308	ولقوله تعالى (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)
309	ولقوله تعالى (و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)
310	ولقوله تعالى (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون)

311	ولما جاء عند مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخوانا المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله"
312	ولما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال : يا أيها الناس، أيُّ يوم هذا؟ قالوا: يوم حرام. قال :فأيُّ بلد هذا؟ قالوا: بلد حرام .قال: فأَيُّ شهر هذا؟ قالوا: شهرٌ حرام. قال :فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا ، فأعادها مراراً ثم رفع رأسه فقال :اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟
313	ولما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم(كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)
314	ولما جاء في المسند وغيره عن واثلة بن الأسقع، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " المسلم على المسلم حرام دمه، وعرضه، وماله، المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يخذله"
315	ولما جاء عند مسلم وأحمد وغيرهما من حديث هشام بن حكيم بن حزام أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " إن الله عز وجل يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا "
316	قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله " مجموعة رسائل ابن تيمية 202/5
317	ولما جاء في المسند عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنهم كانوا يسيرون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير، فنام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى نبل معه فأخذها، فلما استيقظ الرجل فزع، فضحك القوم، فقال: " ما يضحككم؟ "، فقالوا: لا، إلا أننا أخذنا نبل هذا ففزع، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً "
318	والتهديد بالضرر جانب من الترويع
319	وفعله مجرم نظاما لمخالفته ما سنه ولي الأمر من أنظمة تحفظ على الناس حرمة أعراضهم وأنفسهم ولما ورد في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في مادته الثالثة من عقوبة السجن أو الغرامة أو بهما معا وفي مادته الثالثة عشر من مصادرة للأجهزة والوسائل المستخدمة في الجرم
	19-إنشاء أو إرسال المحرمات
320	ولقوله تعالى (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون)
321	ولقوله تعالى (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)
322	ولقوله تعالى (و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)

323	ولقوله تعالى (ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ألا ساء ما يزرون) وهذه المواد الإباحية من أعظم الضلال، ومن أرسلها إلى غيره فهو يضلّه، ويدعوه لمشاهدة المحرم، ويعينه عليه؛ بل يدفعه إليه دفعاً، وقد ينتج عن ذلك: وقوعه في الزنى أو عمل قوم لوط أو الاغتصاب أو الوقوع على ذات محرم
324	ولما جاء في المسند وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة، كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً "
325	ولما جاء في صحيح مسلم من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من سن في الإسلام سنة حسنة، فعمل بها بعده، كتب له مثل أجر من عمل بها، ولا ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة، فعمل بها بعده، كتب عليه مثل وزر من عمل بها، ولا ينقص من أوزارهم شيء»
326	وبما أن فعل المدعى عليه مجاهرة بالمعصية التي استثنى النبي صلى الله عليه وسلم مقتطفها من العافية كما جاء في الصحيح عن سالم بن عبد الله، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " كل أمتي معافي إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً، ثم يصبح وقد ستره الله عليه، فيقول: يا فلان، عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه، ويصبح يكشف ستر الله عنه "
327	ولما جاء عند الطبري وغيره عن ابن عباس، قوله: { ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم } يقول: " يحملون ذنوبهم، وذلك مثل قوله: { وأثقالا مع أثقالهم } يقول: يحملون مع ذنوبهم ذنوب الذين يضلونهم بغير علم "
328	ولأن إنشاء وإرسال مثل هذه المحرمات وسيلة لما هو أعظم من زنا ولواط ونحوه و الوسائل لها أحكام المقاصد والغايات , قال ابن القيم رحمه الله : " لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضاؤها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضاؤها إلى غايتها؛ فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل؛ فإذا حرم الرب تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تفضي إليه فإنه يحرمها ويمنع منها، تحقيقاً لتحريمه، وتثبيتاً له، ومنعاً أن يقرب حماءه، ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضاً للتحريم، وإغراء للنفوس به، وحكمته تعالى وعلمه يأبى ذلك كل الإباء " إعلام الموقعين 108/3
329	قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " إِنَّ المَظْهَرَ للمَنكَرِ يجب الإنكارُ عليه علانيةً، ولا تبقى له غيبة، ويجب أن يُعاقَبَ علانية بما يردعه عن ذلك، وينبغي لأهل الخير أن يهجره ميتاً إذا كان فيه رَدْعٌ لأمثاله، فيتركون تشييع جنازته " غذاء الألباب 260/1
330	قال النووي - رحمه الله - : " إِنَّ مَنْ جاهر بفسقه أو بدعته، جاز ذِكرُه بما جاهر به دون ما لم يجاهر به " فتح

487/10 الباري	
331 وقال ابن بطلال . رحمه الله تعالى :: " في الجهر بالمعصية استخفاف بحق الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وبصالحى المؤمنين، وفيه ضرب من العناد لهم، وفي الستر بها السلامة من الاستخفاف؛ لأن المعاصي تذلل أهلها من إقامة الحد عليه إن كان فيه حد، ومن التعزير إن لم يوجب حداً	
332 وفعله مجرم نظاما لمخالفته ما سنه ولي الأمر من أنظمة تحفظ على الناس حرمة أعراضهم وأنفسهم ولما ورد في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في مادته السادسة من عقوبة السجن أو الغرامة أو بهما معا وفي مادته الثالثة عشر من مصادرة للأجهزة والوسائل المستخدمة في الجريمة	
29- التعزير لما يحصل في مجلس الحكم	
333 ولما أخرجه مسلم عن علقمة بن وائل، عن أبيه؛ قال: جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم. فقال الحضرمي: يا رسول الله، إن هذا قد غلبني على أرض لي كانت لأبي، فقال الكندي: هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للحضرمي: " ألك بينة؟ " قال: لا ، قال: " فلك يمينه " ، قال: يا رسول الله، إن الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه، وليس يتورع من شيء ، فقال: " ليس لك منه إلا ذلك " ، فانطلق ليحلف، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أدبر: " أما لئن حلف على ماله ليأكله ظلما، ليلقين الله وهو عنه معرض "	
334 قال القاضي عياض في إكمال المعلم: " وفيه - أي في حديث الحضرمي والكندي - أن الرجل إذا رمى خصمه في حال الخصومة بجرحة أو خلة سوء لمنفعة يستخرجها في خصامه، وإن كان في ذلك أذى خصمه لم يعاقب إذا عرف صدقه في ذلك، بخلاف لو قاله على سبيل المشاقمة والأذى المجرد وذلك إذا كان ما رماه به من نوع دعواه، ولينبه بما على حال المدعى عليه، لقول الحضرمي: " إنه فاجر لا يبالي ما حلف عليه ولا يتورع من شيء " ، ولم ينكر ذلك عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا زجره، ولو رمى خصمه بالغصب، وهو ممن لا يليق به، أدب عندنا ولم تعلق به الدعوى " 438/1	
335 قال القاضي عياض في إكمال المعلم: " وقد ذهب بعض العلماء إلى أن ما يجرى بين المتخاصمين من سباب بخيانة وفجور واستحلال وشبهة، هدر لا حكومة فيه واحتج بهذا الحديث - أي حديث الكندي والحضرمي - " 439/1.	
336 ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عزر الحضرمي على اتهامه الكندي بالفجور	
337 قال ابن عابدين رحمه الله في حاشيته: " إذا ادعى عند الحاكم أن فلانا فعل كذا مما هو من حقوق الله تعالى فإن المدعي لا يعزر إذا لم يكن على وجه السب والانتقاص " 70/4	
338 ونظراً لأن المدعى عليه تلفظ بهذا الكلام لدى جهة قضائية في أمر مؤثر وقد قال ابن عابدين في حاشيته (122/6): (لو ادعى سرقة شخص وعجز إثباتها لا يعزر) وقال أيضاً في (117/6): (ويعزر بقوله يا سارق	

	يا فاجر ما لم يخرج مخرج الدعوى)	
339	وبما أن عدم ثبوت دعوى المدعي لا يدل على كيديتها فالثبوت أمر والكيدية أمر آخر	
	30- الخيانة أو الاختلاس	
340	ولقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم)	
341	ولما أخرجه أحمد في المسند وغيره من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ليس على المنتهب قطع، ومن انتهب نهبه مشهورة فليس منا، وقال: ليس على الخائن قطع "	
342	ولما أخرجه ابن ماجه وغيره من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لا يقطع الخائن، ولا المنتهب، ولا المختلس »	
343	ولما أخرجه أصحاب السنن من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ليس على خائن، ولا منتهب، ولا مختلس قطع) ، قال الترمذي: " هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم "	
344	قال الصنعاني رحمه الله في السبل: " والخائن هو الذي يأخذ المال خفية من مالكة مع إظهاره له النصيحة والحفظ " 433/2	
345	قال الشيخ عبد الله البسام في التيسير: " بإجماع العلماء أن الغاصب والمختلس والمنتهب لا يقطعون، وليس ذلك لأنهم غير مجرمين أو مفسدين، بل هم آثمون ويجب عليهم التعزير، وقد يكون تعزيرهم بليغاً ويجب عليهم ردّ ما أخذوه " 672/1	
346	قال القاضي عياض رحمه الله: " صان الله الأموال بإيجاب القطع على السارق، ولم يجعل ذلك في غير السرقة، كالاختلاس، والانتهاب، والغصب، لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاية الأمر، وتسهل إقامة البينة عليه، بخلاف السرقة، فإنه تنذر إقامة البينة عليها، فعظم أمرها، واشتدت عقوبتها، ليكون أبلغ في الزجر عنها " تيسير العلام شرح عمدة الأحكام 667/1	
	31- القوادة	
347	ولقوله تعالى (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون)	
348	ولقوله تعالى (و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)	
349	ولقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)	
350	ولقوله تعالى (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً)	
351	ولما روي في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم) ، وقال صلى الله عليه وسلم: (ألا لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان)	

	،رواه أحمد والترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وروى الطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس بينها وبينه محرم)
352	ولما أخرجه أحمد في المسند وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "أبما امرأة نزع ثيابها في غير بيت زوجها، هتكت ستر ما بينها وبين رها" صححه الألباني ، قال الصنعاني رحمه الله في التنوير: "أن المراد تجردها للفاحشة " 440/4
353	قال البهوتي رحمه الله في الكشف: "والقوادة التي تفسد النساء والرجال أقل ما يجب عليها الضرب البليغ، وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفيض في النساء والرجال لتجنب " 127/6
354	ولأن فعل القوادة وهو الجمع بين الرجال والنساء للزنا، أوبى الرجال والرجال للواط محرم ومشين وكبيرة من كبائر الذنوب
355	وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في امرأة قوادة تجمع الرجال والنساء، وقد ضربت، وحبست ثم عادت تفعل ذلك، وقد لحق الجيران الضرر بها فهل لولي الأمر نقلها من بينهم، أم لا؟ فأجاب: "نعم، لولي الأمر كصاحب الشرطة أن يصرف ضررها بما يراه مصلحة: إما بحبسها، وإما بنقلها عن الحرائر؛ وإما بغير ذلك مما يرى فيه المصلحة، وقد كان عمر بن الخطاب يأمر العزاب أن لا تسكن بين المتأهلين، وأن لا يسكن المتأهل بين العزاب؛ وهكذا فعل المهاجرون لما قدموا المدينة على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ونفوا شابا خافوا الفتنة به من المدينة إلى البصرة، وثبت في الصحيحين «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نفى المخنثين وأمر بنفيهم من البيوت» خشية أن يفسدوا النساء بالقوادة شر من هؤلاء، والله يعذبها مع أصحابها " الفتاوى الكبرى 412/3
356	وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والقوادة التي تفسد النساء والرجال ما يجب أقل ما يجب على الحاكم فيها الضرب البليغ وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفيض هذا في النساء والرجال وإذا ركبت دابة وضمت عليها ثيابها ونودي عليها هذا جزاء من يفعل كذا وكذا كان من أعظم الجرائم إذ هي بمنزلة عجزو سوء امرأة لوط وقد أهلكها الله تعالى مع قومها " الفتاوى الكبرى 534/5
357	قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "ومن يخاف من إفساده يفعل به الإمام ما يرى فيه المصلحة من نفيه أو حبسه كالقوادة التي لا تتوب أو ينقلها عن الحرائر أو غير ذلك مما يراه " مختصر الفتاوى المصرية 497/1
358	ولأن الزنا محرم ، وفيه تعدٍ لحدود الله تعالى ، وهو جريمة بشعة ، فيه اختلاط الأنساب ، وضياع الأسر ، وتفرق الأبناء ، ولم يُحل في ملة قط ، لفظاعته وبشاعته وقذارته ، ولقد جاءت الأدلة من كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإجماع الأمة على تحريمه ، وتجريم فاعله ومرتكبه
359	ولأن القوادة وسيلة للزنا و الوسائل لها أحكام المقاصد ، قال ابن القيم رحمه الله: " لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في

	كراهتها والمنع منها بحسب إفضاؤها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضاؤها إلى غايتها؛ فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل؛ فإذا حرم الرب تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تفضي إليه فإنه يجرمها ويمنع منها، تحقيقاً لتحريمه، وتثبيتاً له، ومنعاً أن يقرب حماءه، ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضاً للتحريم، وإغراءً للنفوس به، وحكمته تعالى وعلمه يأبى ذلك كل الإباء" إعلام الموقعين 108/3
360	وبما أن القوادة أو إعداد أماكن للدعارة من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف استناداً للقرار الوزاري رقم 2000 في 1435/6/10هـ
361	ولأن هذا الفعل يعد عملاً محرماً وفعلاً قبيحاً وجرأً في الباطل وإشاعة للفاحشة بين المسلمين واعتداء على الأعراض التي جاءت الشريعة بضرورة حفظها
	32- الدعوى الكيدية
362	ولما أخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله، ومن خاصم في باطل وهو يعلمه لم يزل في سخط الله حتى ينزع..."
363	ولما أخرجه ابن ماجه والحاكم في مستدركه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أعان على خصومة بظلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع"
364	وقد أفاد الحديثان الوعيد لمن أنشأ خصومة في باطل، أو أعان على خصومة وظلم، مع علمه بذلك، مما يجعل هذا الفعل كبيرة من كبائر الذنوب
365	ولما جاء عند البخاري وغيره عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال : قالوا يا رسول الله أي المسلمين أفضل ؟ قال : (من سلم المسلمون من لسانه ويده)
366	قال ابن فرحون رحمه الله في التبصرة: "من قام بشكية بغير حق أو ادعى باطلاً فينبغي أن يؤدب" 36/1
367	وجاء في فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى، في خطاب موجه لفضيلة رئيس محكمة الباحة بالنيابة: "بخصوص استرشادكم عن عمد المشاغبة، والإضرار بغيره، عن طريق المداعاة، وما تستلزمه المداعاة من نفقات السفر والإقامة لها ونحوه، و نفيديكم : أن للحاكم الشرعي الاجتهاد في مثل هذه الأمور، وتقرير ما يراه محققاً للعدل، ومزيلاً للظلم والعدوان، زاجراً من يتعمد الإضرار بإخوانه المسلمين، رادعاً غيره ممن تسوّل لهم أنفسهم ذلك، وفي مثل هذا قال في الاختيارات: ومن مطل صاحب الحق حقه حتى أحوجه إلى الشكاية فما غرمه بسبب ذلك فهو على الظالم المبطل إذا كان غرمه على الوجه المعتاد" 345/12
368	قال البهوتي في الكشف: " وإذا ظهر كذب المدعي في دعواه بما يؤذي به المدعى عليه عزز لكذبه وأذاه للمدعى عليه , ويلزمه ما غرمه بسببه ظلماً لتسببه في غرمه بغير حق " 128/6

369	ولما جاء في قواعد الحد من آثار الشكاوى الكيدية والدعاوى الباطلة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 94 في 1406/4/25هـ
370	وبما أن الدعوى قد فصل فيها من جهة تصدت لنظر الدعوى ولم تتخل عنها ولما جاء في المادة الثانية قواعد الحد من آثار الشكاوى الكيدية والدعاوى الباطلة والتي تنص على أن قدم شكوى في قضية منتهية بحكم أو قرار يعلمه وأخفاه في شكواه ، فيجوز إحالته للمحكمة المختصة لتقرير تعزيره
371	ولما جاء في المادة الرابعة من قواعد الحد من آثار الشكاوى الكيدية والدعاوى الباطلة والتي تنص على أن من تقدم بدعوى خاصة وثبت للمحكمة كذبه في دعواه ، فللقاضي أن ينظر في تعزيره ، وللمدعى عليه المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب هذه الدعوى
372	ولما جاء في المادة الثالثة من نظام المرافعات الشرعية والتي تنص على أنه إن ظهر للمحكمة أن الدعوى صورية أو كيدية وجب عليها رفضها، ولها الحكم على من يثبت عليه ذلك بتعزيره.
	33- التشبه بالنساء أو العكس
373	ولما جاء في الصحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء، وقال: «أخرجوهم من بيوتكم وأخرجوا فلانا وفلانا - يعني المخنثين -»
374	ولما جاء في الصحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال»
375	ولما أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال: لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الرجل يلبس لبسة المرأة، والمرأة تلبس لبسة الرجل
376	ولما أخرجه أبو داود وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الرجل يلبس لبسة المرأة، والمرأة تلبس لبسة الرجل
377	ولما أخرجه ابن ماجه وغيره من حديث أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، «لعن المرأة تشبه بالرجال، والرجل يتشبه بالنساء» حسنه الألباني
378	قال ابن الجوزي رحمه الله في كشف المشكل : " اعلم أن الله عز وجل كرم الرجل بكونه ذكرا، فإذا تشبه بالنساء حط نفسه عن مرتبته، ورضي بخسة الحال، فاستوجب اللعن. وأما المرأة إذا تشبهت بالرجال فإن ذلك يوجب مخالطة الرجال لها ورؤيتها وهي عورة غير مستورة" 425/2
379	34- الشعوذة
380	ولقوله تعالى (ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء)
381	(قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله)
382	ولقوله تعالى { ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل }

383	لما روى أبوداود والترمذي وأحمد والحاكم وصححه على شرط الشيخين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه فيما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم)
384	وروى البزار بإسناد جيد عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ليس منا من تطير أو تطير له أو تكهن أو تكهن له أو سحر أو سحر له ومن أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم)
385	قال البهوتي رحمه الله في الكشف 187/6: "وأما الذي يعزم على الجن ويزعم أنه يجمعها فتطيعه فلا يكفر بذلك ولا يقتل به ؛ لأنه ليس في معنى المنصوص على قتله بالسحر ويعزر تعزيراً بليغاً دون القتل ؛ لارتكابه معصية عظيمة وكذا الكاهن والعراف، والكاهن الذي له رأي من الجن يأتيه بأخبار والعراف الذي يحبس ويتخرص كالمنجم وهو الذي ينظر في النجوم يستدل بها على الحوادث"
386	قال البهوتي رحمه الله في الكشف 187/6: "وتحرم رقية وحرز وتعوذ بطلسم بغير عربي ، و تحرم عزيمة بغير عربي وباسم كوكب، وما وضع على نجم من صورة أو غيرها"
387	قال البهوتي رحمه الله في الكشف 187/6: "المتعبد والقائل بزجر طير والضارب بحصى وشعير وقداح أي سهام والنظر في ألواح الأكتاف إذا لم يعتقد إباحته و اعتقد أنه لا يعلم به الأمور المغيبة عزز ويكف عنه "
388	وبما أن ما أقدم عليه المدعى عليه من فعل فيه أكل لأموال الناس بالباطل فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((... بم تأخذ مال أخيك بغير حق) ، ولما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم(كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)